

# مَذْهَبُ الْإِمَامِيَّةِ

بَحْثٌ فِي النِّشْأَةِ  
وَأَصُولِ الْعَقِيدَةِ وَالْتَّشْرِيعِ

الدُّكْتُورُ عَبْدِ الْهَادِي الْفَضَائِي

مَرْكَزُ الْقَدِيرِ لِلتَّحْقِيقِ الْإِسْلَامِيِّ



## مذهب الإمامية

تعريفه:

مذهب الإمامية هو أحد المذاهب الإسلامية الكلامية والفقهية. يرجع في انتمائه العقائدي والفكري إلى أئمة أهل البيت (ع)، وبه سمي بالإمامي وأتباعه بالإمامية، وقد يسمى بالمذهب الجعفري نسبة إلى الإمام السادس من أئمة أهل البيت (ع): أبي عبدالله جعفر بن محمد الصادق (ع) المتوفى سنة ١٤٨ هـ، وذلك لوفرة عطائه الفكري بالنسبة إلى بقية الأئمة من أهل البيت (ع)، ولأنه عاش فترة انطلاق الفكر الكلاسي والمخلافات الفكرية في مفاهيم العقيدة وشؤونها الأخرى، وبرزت أعلام الفكر الكلاسي ومدارسه الأولى كالجبرية والمعتزلة، وفترة ترسخ الفكر الفقهي وظهور أصحاب المذاهب الفقهية أمثال: مالك بن أنس وأبي حنيفة، حيث كان المسلمون آنذاك يتمايزون بالانتماء فيقال هذا من أتباع المذهب الكلامي المعين أو المذهب الفقهي المعين.

ويعرف هذا المذهب أيضاً بمذهب الإمامية الاثني عشرية

في مقابلة المذهبين الشيعة الآخرين: الزيدي والإسماعيلي  
الذين تستمر الإمامة - في اعتقادهما - متجاوزة الحصر بعدد  
معين.

ويطلق عليه - غالباً - المذهب الشيعي لكثرة أتباعه مقارنة  
بأتباع المذهبين الشيعة الآخرين الزيدي والإسماعيلي.

ويشكل الشيعة الإمامية في الوقت الحاضر نصف مسلمي  
آسيا وثلث مسلمي العالم.

وينتشرون في مختلف أنحاء العالم، ويكثرون في إيران  
والعراق والهند وباكستان وأفغانستان وبلدان شرقي آسيا وساحل  
الخليج الأخضر وسورية ولبنان.

وقد أثرى علماء هذا المذهب الفكر الإسلامي بمؤلفاتهم  
وبحوثهم، وأغنوا المكتبة الإسلامية في علوم اللغة العربية  
وعلوم الشريعة الإسلامية غنى ملحوظاً.

وتتميز هذا المذهب ببقاء باب الاجتهاد الفقهي مفتوحاً لدى  
أتباعه، وهو من أهم أسباب ما ذكرته من إثرائهم وإغنائهم  
الفكر الإسلامي والمكتبة الإسلامية بالإنتاج العلمي وبخاصة  
الفقهي منه.

**نشأته:**

ترتبط نشأة المذهب الإمامي - تاريخياً - بنشأة الاجتهاد  
الشرعي، . وترجع نشأة الاجتهاد الشرعي إلى الهدايات الأولى

في محاولات فهم النصوص الشرعية الواردة في القرآن الكريم  
والحديث الشريف.

ونمثل هذا في مجالين:

١ - مجال التعلم من رسول الله (ص)، فقد كان أهل البيت  
(وهم علي وفاطمة وإبراهيم الحسن والحسين) يتعلمون تفسير  
القرآن الكريم من رسول الله (ص)، ويستفهمونه عن أقواله  
وأفعاله وإقراراته للآخرين على أفعالهم.

وكذلك الشأن بالنسبة إلى بعض الصحابة.

هذا التعلم من رسول الله (ص) كان يضع أمامهم خطوط  
الاجتهاد، ويفتح لهم أبواب الاستنباط، فكان العالم عنهم إذا  
سئل عن حكم شرعي يقرأ الآية ثم يفسرها، ويثقل الحديث ثم  
يشرحه، وهو لون من الاجتهاد ولكن في بداياتها الأولى التي لا  
تحتاج إلى أكثر من قوة الفهم وسعة العلم.

٢ - مجال الفتيا، فقد كان المسلمون الذين كانوا يفتنون -  
في عهد رسول الله (ص) - خارج حاضرتي الحجاز: مكة  
المكرمة والمدينة المنورة، يستفتون الرواة من الصحابة ليعد  
هؤلاء المسلمين عن المركز (مكة أو المدينة) وكانوا يفتونهم  
من خلال فهمهم للآية أو الرواية، وكان المسلمون يأخذون  
بفهم هؤلاء الرواة من الصحابة، ويعملون وفق فتاواهم.

إن هؤلاء العلماء سواء كانوا من أهل البيت أو من الصحابة

كانوا النواة في نشوء المذاهب الإسلامية والخطوات الأولى في طريق الاجتهاد الشرعي.

وقد كان هذا على عهد رسول الله (ص)، وكان يتمثل في فهم النص الشرعي - كما ذكرت -.

ومن الطبيعي والبديهي أن الفهم يختلف، وذلك لاختلاف مستوى الذكاء الفردي، واختلاف مستوى رصعة ما يمتلكه الفرد من الثقافة التي لها علاقة بفهم النص، ومستوى فهم الفرد لواقع الحياة ومدى ارتباط محتوى النص بذلكم الواقع.

ومن أمثلة هذا الاختلاف في فهم النص ما روي من أن الصحابة عندما أمرهم رسول الله (ص) بعد معركة الخندق بالتوجه إلى بني قريظة، قال لهم: (مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَصِلِينَ الْمَصْرَ إِلَّا فِي بَنِي قَرِيظَةَ).

فلما كانوا في الطريق وحضر وقت صلاة العصر اختلفوا في فهم قوله (ص): (لا يصلين العصر إلا في بني قريظة)، فأخذ فريق بسعته، فقال: يجب أن نصليها في وقتها، لأن الذي أراه من الرسول (ص) سرعة النهوض إلى بني قريظة، ولم يرد منا تأخير الصلاة.

وأخذ فريق بظاهر لفظ النص، فقال: لا نصليها إلا عندما نصلي إلى بني قريظة، لأن الرسول أمرنا بذلك<sup>(١)</sup>.

---

(١) انظر: كتابنا تاريخ التشريع الإسلامي، ط ١، ص ٤٩.

واستمر الوضع على هذا، فكان اعتماد فهم النص هو المنهج أو الطريقة التي سار عليها اجتهاد المسلمين في عهد رسول الله (ص) في البداية الأولى للاجتهاد.

وحدث بعد هذا - وفي عهد رسول الله (ص) أيضاً - أن طور بعض الصحابة في منهج الاجتهاد المذكور حيث توسعوا فيه بإضافة (الرأي) مصدراً آخر، فكما كان النص الشرعي مصدراً لتشريع الإسلامي، كذلك اعتمد الرأي مصدراً آخر.

وأريد بالرأي - هنا - رأي المجتهد الذي يتمثل في تقدير المجتهد للمصلحة أو المفسدة وإصدار فتواه وفق ذلك.

ومن أمثلة هذا الاجتهاد ما ذكره أبو الفتح الشهرستاني في كتابه (الملل والنحل) - ط دار المعرفة بيروت ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م - من الوقائع التي اجتهد فيها الصحابة على عهد رسول الله (ص) حيث قال: «وأما الاختلافات الواقعة في حال مرضه (ص) وبعد وفاته، بين الصحابة (رض) فهي اختلافات اجتهادية كما قيل، كان عرضهم منها إقامة مراسم الشرع وإدامة مناهج الدين».

فأول تنازع وقع في مرضه (ص) فيما رواه الإمام أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري بإسناده عن عبدالله بن عباس (رض) قال: لما اشتد بالنبي (ص) مرضه الذي مات فيه، قال: إثنوني بدواة وقرطاس أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعدي.

فقال عمر (رض): إن رسول الله (ص) قد غلبه الوجع،

حسبنا كتاب الله، وكثر النخط، فقال النبي (ص): قوموا عني، لا ينبغي عندي التنازع.

قال ابن عباس: «الرزية كل الرزية ما حال بيننا وبين كتاب رسول الله».

والاجتهاد في هذه المسألة كان من عمر، وتبعه نفر من الحاضرين، وذلك أن عمر قدر أن المصلحة أن لا يكتب الكتاب ويكتفى بالقرآن.

وهذا - كما هو واضح - اجتهاد رأي يقوم على تقدير المصلحة وفق ما يراه المجتهد شخصياً، ولكنه - كما هو واضح - اجتهاد في مقابلة النص الصادر من النبي (ص) بالأمر بإتيانه الدواة والقرطاس ليكتب لهم الكتاب الذي يعصمهم من الضلال.

وقال الشهرستاني في (ص ٢٣): «والخلاف الثاني في مرضه أنه قال: جهزوا جيش أسامة، لعن الله من تخلف عنه». فقال قوم: يجب علينا امتثال أمره، وأسامة قد برز من المدينة.

وقال قوم: قد اشتد مرض النبي (ص) فلا تسع قلوبنا مفارقتة، والحالة هذه، فنصبر حتى نبصر أي شيء يكون من أمره.

والقصة بوضوحها ابن أبي الحديد في كتابه (شرح نهج البلاغة) - ط المصرية الأولى ٥٣/١ - فيقول: «لما مرض

رسول الله (ص) مرض الموت دعا أسامة بن زيد بن حارثة فقال: (سر إلى مقتل أبيك فأوطئهم الخيل، فقد وليتك على هذا الجيش، وإن أظفرك الله بالعدو فأقلل الليث، ريث العيون، وقدم الطلائع).

فلم يبق أحد من وجوه المهاجرين والأنصار إلا كان في ذلك الجيش، منهم: أبو بكر وعمر.

فتكلم قوم وقالوا يستعمل هذا الغلام على جلة المهاجرين والأنصار.

فغضب رسول الله (ص) لما سمع ذلك، وخرج عاصباً رأسه، فصعد المنبر، وعليه قطيفة، فقال: (أيها الناس ما مقالة بلغتني عن بعضكم في تأميري أسامة، لئن طعتم في تأميري أسامة فقد طعتم في تأميري أبيه من قبله، وأيم الله إن كان لخليقاً بالامارة، وابنه من بعدُ لخليق بها، وإنهما لمن أحب الناس إليّ، فاستوصوا به خيراً، فإنه من خياركم).

ثم نزل ودخل بيته، وجاء المسلمون يودعون رسول الله (ص) ويمضون إلى عسكر أسامة بالجرف<sup>(١)</sup>.

وثقل رسول الله (ص)، واشتد ما يجده، فأرسل بعض نسائه إلى أسامة، وبعض من كان معه يعلمونهم ذلك، فدخل أسامة من معسكره، والنبي (ص) مغمو، وهو اليوم الذي لذوه فيه،

---

(١) الجرف: موضع على ثلاثة أميال من المدينة نحو الشام.



فتطأطأ أسامة عليه فقُبِّلَه، ورسوله الله (ص) قد أسكت، فهو لا يتكلم، فجعل يرفع يديه إلى السماء ثم يضعهما على أسامة، كالداعي له، ثم أشار إليه بالرجوع إلى عسكره، والتوجه لما بعثه فيه، فرجع أسامة إلى عسكره.

ثم أرسل نساء رسول الله (ص) إلى أسامة بأمره بالدخول، ويقولن إن رسول الله (ص) قد أصبح بارئاً، فدخل أسامة من معسكره يوم الاثنين الثاني عشر من شهر ربيع الأول، فوجد رسول الله (ص) مفياً فأمره بالخروج وتعجيل النفوذ، وقال: (أخذ على بركة الله)، وجعل يقول: (أنفذوا بعث أسامة) ويكرر ذلك.

فودع رسول الله (ص) وخرج، ومعه أبو بكر وعمر.

فلما ركب جاءه رسول أم أيمن، فقال: إن رسول الله (ص) يموت، فأقبل، ومعه أبو بكر وعمر وأبو عبيدة، فأنتهوا إلى رسول الله (ص) حين زالت الشمس من هذا اليوم، وهو يوم الاثنين، وقد ساءت.

واللواء مع بريدة بن الحصيب، فدخل باللواء، فركزه عند باب رسول الله (ص) وهو معلق، وعلي (ع) وبعض بني هاشم مشغولون بإعداد جهازه وغسله.

وأيضاً الاجتهاد في هذه المسألة من اجتهاد الرأي في مقابلة

النص الصادر من رسول الله (ص) بالأمر بتفضيل جيش أسامة<sup>(١)</sup>.  
وكان موقف أهل البيت (ع) والصحابة (رض) من الاجتهاد  
الأول - أعني الاجتهاد في فهم النص - موقف القبول والاتفاق  
عليه.

أما بالنسبة إلى الاجتهاد الثاني - وهو اجتهاد الرأي - فكان  
موقفهم الاختلاف فيه بين القبول والرفض.

فقد رفضه أهل البيت ومن نهج نهجهم من الصحابة، وقبّله  
سُ من سواهم من الصحابة.

فمايز هذا الموقف بينهم، وميّز بين المنهجين.

وتبنى المنهج الأول الإمام علي بن أبي طالب، ومن أبرز  
سُ من أنصاره في إتباع هذا المنهج من الصحابة - والذين  
كانوا يدعون بشيعة علي (ع) بمعنى أتباع علي، وكان إتباعهم له  
يتبني منهجه والسير على هديه - هم - كما ذكرهم الشيخ آل  
كاشف الغطاء في كتابه (أصل الشيعة وأصولها) - ط ٤ سنة  
١٤٠٢ - ص ٢٣ - ٢٤: سلمان الفارسي، وأبو ذر الغفاري  
والمقداد بن الأسود الكندي وعمار بن ياسر وخزيمة ذو  
الشهادتين وأبو التيهان وحذيفة بن اليمان والزيير بن العوام  
والفضل بن العباس وأخوه حبر الأمة عبدالله بن العباس وهاشم  
بن عتبة المرقال وأبو أيوب الأنصاري وأبان وأخوه خالد ابنا

---

(١) انظر: تاريخ التشريع الإسلامي، ص ٥١ - ٥٢.

سعد بن لعاص الأمويان وأبي بن كعب الأنصاري سعد الفراء  
 وأُس بن سحارث بن سبه الذي سمع النبي (ص) يقول (إن  
 أسي الحسين (ع) يقتل في أرض يقال لها كربلاء فمن شهد ذلك  
 منكم فليصبره) فخرج أس وفش مع الحسين (ع)

وحصرة بن عبد الخطيب وجعفر وعقيل ابنا أبي طالب  
 عثمان بن لاحق وسهبن بن حبيب وأبو سعد الحذري وقس  
 بن سعد بن عباد بن ربيعة وأبراء بن مالك وخباب بن الأرت  
 ورقاعة بن مالك الأنصاري وأبو الطيب هاشم بن وثبة وهند بن  
 أبي هالة وجعدة بن هيرة لمحرومي وأمه أم هاني بنت أبي  
 طالب وبلال بن رباح وغيرهم.

ثم يقول (قدس سره) - ص ٢٤ - «لكن يخطر على بالي  
 أني جمعت ما وجدت في كتب ترجم الصحابة ك (الإصابة) و  
 (أسد الغابة) و (الاستيعاب) وبنائرها، من الصحابة الشيعة  
 هذه ثلاثمائة رجل من عظماء أصحاب أسي (ص) كلهم من  
 شيعة علي (ع)، ولعل احتيج بعض على أكثر من ذلك»

ونبي المتهج لثاني الخليفة عمر بن الخطاب، وبص غير  
 واحد من علماء أهل السنة على ذلك.

قال أحمد أمين في كتابه (مجر الإسلام) ط ١١ نشر دار  
 لكتاب العربي بيروت سنة ١٩٧٩ م في الصفحة ٢٣٦ «وعلى  
 لجملة فقد كان كثير من الصحابة يرى أن يستعمل أري حيث  
 لا يصح من كتاب ولا سنة»

- وقال في الصفحة ٢٣٧: «ولعن عمر بن الخطاب كان أظهر الصحابة في هذا الباب وهو ستمعان (الرأي) فقد روي عنه الشيء الكثير».

- وقال في الصفحة ٢٣٨: «بين يظهر لي أن عمر كان يستعمل الرأي في أوسع من المعنى الذي ذكرنا، ذلك أن ذكره هو استعمال الرأي حيث لا نص من كتاب ولا سنة، ولكنه نرى عمر مبر أبعد من ذلك، فكان يجتهد في تعرف المصلحة التي لأجلها كانت الآية أو الحديث، ثم يسترشد بتلك المصلحة في أحكامه، وهو أقرب شيء إلى ما يعبر عنه الآن بالاسترشاد بروح القانون لا بحرفيته».

- وقال في الصفحة ٢٤٠: «وعلى كل حال وجد العمل بالرأي، ونقل عن كثير من كبار الصحابة فضائل أفتوا فيها برأيهم كأبي بكر وعمر وزيد بن ثابت وأبي بن كعب ومعاذ بن جبل، وكان حارس لواء هذه المدرسة أو هذا المذهب - فيما نرى - عمر بن الخطاب».

- وقال الشيخ ابن تيمية (مجموع ما روى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم المصمعي لنجدى الحنبلي، ط إدارة المساحة العسكرية بالقاهرة سنة ١٤١٤ هـ ج ١٩ ص ٢٨٥). «كان الإمام أحمد يقول إنه ما من مسألة يسأل عنها إلا وقد تكلم الصحابة فيها أو في نظيرها، والصحابة كانوا يحتجون في عامة مسائلهم بالتصريح، كما هو

مشهور عنهم، وكأمره يجتهدون برأيهم، ويتكلمون بالرأي،  
ويحججون بالقياس الصحيح أيضاً»

- وفي مقدمة (موسوعة فقه أبي بكر الصديق) للدكتور  
محمد رواس قلعة جي، ط ١ نشر دار الفكر دمشق ١٤٠٣هـ  
- ١٩٨٣م - ص ١٠ «وقد كن فقهاء لصحية لا يعدلون عما  
تفق عليه أبو بكر وعمر، فعن عبدالله بن أبي يزيد قال: كان  
عبدالله بن مسعود إذا سئل عن شيء، وكان في القرآن والسنة قال  
هو، وإلا قال بما قال به أبو بكر وعمر. فإن سم يكن قال  
برأيه»

- وفي مقدمة (موسوعة فقه إبراهيم الحنفي) للدكتور محمد  
رواس قلعة جي، ط ١ نشر هيئة المحصرية العامة للكتاب سنة  
١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م - ج ١ ص ١٢٦: «إن الأستاذ الأول  
بمدرسة لرأي هو عمر بن الخطاب لأنه واجه من الأمور  
المتحجة إلى التشريع ما سم يواجهه حبيبة قبله ولا بعده، فهو  
الذي عسى يديه فتحت الفتوح ومصررت لأمصاير وحضعت لأسم  
المتمدينة من فارس وروم لحكم الإسلام»

- وفي كتاب (لفكر لسامي في تاريخ الفقه الإسلامي)  
محمد بن حسن الحنفي لشعالي القاسي، تعليق عبد العزيز  
بن عبد المتاح القاري، ط ١ نشر المكتبة العلمية بالمدينة المنورة  
سنة ١٣٩٦هـ - ج ١ ص ٣٧١ - نقلاً عن كتاب ليث بن سعد  
لعائث بن أنس. «فإن كثيراً من أولئك السابقين الأولين خرجوا  
إلى الجهاد في سبيل الله، ابتغاء مرضاة الله فوجدوا الأجناد،

واجتمع إليهم الناس، فأظهروا بين ظهرانيهم كتاب الله ورسالة  
سيده ولم يكتفواهم شيئاً علموه

وكان في كل جند منهم صائفة يسمون كتاب الله ورسالة نبيه،  
ويجتهدون برأيهم فيما سم يفسره لهم القرآن والسنة، وتقديسهم  
عنه أب بكر وعمر وعثمان الذين احترهم المسلمون  
لأنفسهم».

- ويقول الشهيد الصدر في تصديره لكتاب (توزيع الإمامية  
وأصولهم من الشيعة منذ نشأة التشيع حتى مطلع القرن الرابع  
الهجري) ليدكتور عبدالله فياض، ط مصبعة أسعد ببغداد سنة  
١٩٧٠ م ص ٢١٠ (وقد قدر لهذا الاتجاه (يعني اتجاه الرأي)  
ممنون حريثون من كبار مصحابة من قبيل عمر بن الخطاب  
لدي نقش لرسول واجتهاد في مواضع عديدة خلافاً للنص  
يماناً منه بجوار ذلك ما دام يرى أنه لم يخطئ المصاحبة في  
اجتهاده).

وبهذا قصد يمكننا أن نلاحظ موقفه من صلح الحديبية،  
واجتهاده على هذا الصبح، وموقفه من الأذان ونصرته فيه  
بمساطر (حي على خير العمل)، وموقفه من النبي حين شرع  
متعة الحج، إلى غير ذلك من مواقف لاجتهادية.

وقد انعكس كلا الاتجاهين (تجاه الرأي واتجاه النص) في  
مجلس الرسول (ص) في آخر يوم من أيام حياته، فقد روى  
لحدري في صحيحه عن ابن عباس قال: لما حُفِرَ رسول الله

وفي البيت رجال فيهم عمر بن الخطاب، قال لبي: هلم أكتب  
لكم كتاباً لا تضلوا بعده، فقال عمر: يا لبي قد علمت عليه  
الوحي، وعندكم القرآن، حسبت كتاب الله، فأحلف أهل البيت  
فاختصموا، منهم من يقول: فتربوا يكتب لكم النبي كتاباً لن  
تضلوا بعده، ومنهم من يقول ما قال عمر، فذهبوا كلوا  
ولا اختلاف عند النبي قال لهم: قوموا<sup>(١)</sup>

وهذه الورقة وحدها كافية لتدليل على عمق لاتجاهين  
ومدى التناقض والمصراع بينهما.

ويمكن أن نصيغ إليها لتصوير عمق لاتجاه الاجتهادي  
ورسوخه ما حصل من تراءٍ واختلاف بين الصحابة حول تأمير  
أسمه بن زيد على الحيش بالرغم من انصر السوي الصريح  
على ذلك حتى حرج الرسول(ص) وهو مريض فخطب الناس،

---

(١) وفي نسخة صحيح البخاري طبع لمطبعة الكبرى الأميرية بـرلاق  
مصر سنة ١٣١٤ هـ، وطبعة إدارة لطاعة لسيرة سنة ١٣١٨ هـ  
الحديث ٥٥ من كتاب العلم باب كتابة العلم -حدثنا يحيى بن  
سليم قال حدثني ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب  
عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس قال لما أُميت بالنبي(ص)  
وجده قال: تنوي بكتاب أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده قال  
عمر إن النبي عليه الوحي وصدق كتاب الله حيناً، فاختصموا وكثر  
الخط، قال فومر عبي ولا يسمي عدي التنازع، فخرج ابن عباس  
يقول إن الزرية كل الزرية ما حال بين رسول الله(ص) وبين  
كتابهم.

وقال : أيها الناس ما مقالة بلغثني من بعضكم في تأمير أئمة ،  
ولتر طعتم في تأميري أئمة لقد طعتم في تأمير أبيه من قبله ،  
وأيم الله إن كان لخليفاً بالأمانة وأك ابنه من بعده لخليق  
بها<sup>(١)</sup> .

ووجد هذين الخطين كان البذرة الأولى لنشوء التشيع  
والتعنن سحاً .

ومشى هذان الحطان جنباً إلى جنب حيث تفرع عن  
جتهاد لوأي في هالم النتن لقياس ولاستحسان ومد لدوائع  
والمصالح المرسنة  
وبقي اشيعه ينتهجون اجتهاد النص

ويرجع هذا إلى وفرة النصوص لشرعية عند اتباع أهل  
ليت وكفايتها في تزويد المجتهد بما يحتاج إليه في مجرى  
لاستساط ، وعدم بوعها هذا المستوى في الصف الآخر .

ودخل في هذا الخلاف لاختلاف في الخلاف .

فأهل ليت وأبائهم كانوا يرون أحقية الإمام علي(ع)  
بالخلافة لثبوتها له بـ (حديث الغدير ودار) معصدين ،  
(حديث الثقلين : الكتاب والعرة) ، ومؤيدين بصروح أخرى  
ببها أصعب الآخرون هذه البصروح تبريراً للموقف ،

---

(١) مصر قراءة في كتاب التوحيد ، مجلة نداء المدد الثاني السنة  
السنة ١٤١٢ هـ



وذلك أن خلافة أبي بكر (رض) كانت كسباً لموقف به حياط  
مبادرة الأنصار أن تكون فيهم الخلافة.

والى هذا يجمع قول عمر (رض). «إن بيعة أبي بكر كسب  
فتنة» لأنه لم يمهّد لها من قبل.

في (شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد) ١٢٣/٢ «فقال  
شيخنا أبو علي - رحمه الله تعالى - . الملة ليست الرلة  
والخطيئة، بل هي البيعة وما دفع حجة من غير روية ولا  
مشاورة، واستشهد بقول الشاعر:

من يأمن الحدثن بعد صيرة القرشي مانا  
سبقت منيته المشيب وكان ميثته افتلاتا

يعني بختة . أراد عمر أن بيعة أبي بكر تداركها بعد أن  
كادت نفرت

ومعنى هذا . أنه لم يكن هناك نص شرعي أتبع وطبق في  
اختيار أبي بكر، وإنما كان اختياره اجتهداً من عمر، كما كان  
اختيار سعد بن عبادة اجتهداً من الأنصار»<sup>(١)</sup>.

ومن الوثائق التاريخية التي تشير إلى هذين الاتجاهين  
(لرأي والنص) ما قال ابن أبي الحديد في (شرح نهج البلاغة)  
- ط مصر الأولى ج ١٠ ص ٥٧٢ وهو يفارن بين مياسني علي  
وعمر، ومياسني علي ومعوية، ونصب: «إعلم أن السائس لا

---

(١) انظر: دروس في فقه الإمامية، ص ٩٨.

ينمكن من السياسة لبالغة إلا إذا كان يعمل برأيه وبما يرى فيه صلاح ملكه وتمهيد أمره وتوطيد قاعدته، سواء وفق الشريعة أو لم يوافقها ومتى لم يعمل في سياسة والتدبير بموجب ما قبله، وإلا فبعيد أن ينتظم أمره أو يستوثق حاله

وأمر المؤمنين كان مقيداً بفرد الشريعة، مدفوعاً إلى إتباعها ورفض ما يصلح اعتماده من آراء الحرب والكيد والتدبير إذا لم يكن للشرع موافقاً، فلم تكن قاعدته في خلافته قاعده غيره ممن يلتزم بذلك.

ولسا بهذا لقول رازي عن عمر بن الخطاب ولا ناسين إليه ما هو منزّه عنه، ولكنه كان مجتهداً يعمل بأقرب الاستحسان والمصالح المرسلّة، ويرى تخصيص عمومات النص بالأراء والاستتباط من أصول تقتضي خلاف ما يقتضيه عموم النص، ويكيد خصمه، ويأمر أمره، بالكيد والحيلة، ويؤدب بالذرة والوسط من يغلب على ظنه أنه يسوجب ذلك، ويصفع عن آخريه قد اجترأوا ما يستحقون به التأديب، كل ذلك بقوة اجتهاده وما يؤدبه إليه نظره.

ولم يكن أمير المؤمنين (ع) يرى ذلك، وكان يفف مع النصوص والظواهر، ولا يتعدّها إلى الاجتهاد والأقضية، ويطبق أمور الدنيا على الدين، ويسوق لكل مساقاً واحداً، ولا يضع ولا يرفع إلا بالكتاب والنص، فاختلفت طريقتهما في الخلافة والسياسة.

وفي الصفحة ٥٧٨ من المصدر نفسه نقل ابن أبي الحديد عن الجاحظ فقال قال أبو عمار «ودبم رأيت بعض من يفتن نفسه الحقل ولتحصيل والفهم والتمييز وهو من العامة وبطل أنه من الخاصة، يزعم أن معاوية كان أبعد عذراً وأصح فكراً وأجود روية وأبعد ضحية وأدق مسلكاً، وليس الأمر كذلك، وسأؤمىء إنيث تجمعة تعرف بها موضع عطه، ولما كان الذي دخل عليه الحفصاً من قبله.

- كان علي(ع) لا يستعمل في حربه إلا ما راقى لكتاب ولسنة.

- وكان معاوية يستعمل خلاف الكتاب والسنة كما يستعمل الكتاب ولسنة<sup>١</sup>.

وبعد هذا نستطيع أن نطلق على أصحاب إتجاه لصي (مدرسة أهل البيت)، ورأينا أن رأسه كان علياً(ع)، وأن يطلق على أصحاب إتجاه لرأي (مدرسة لصحاب)، ورأي أن رأسها كان عمر(رض).

ويرجع هذا الاختلاف بين هاتين المدرستين للإسلاميتين المكريشين في المذهب اعممي الذي التزمته كل واحدة منهما إلى:

- وفرة النصوص الشرعية بالكمية لكافية لتزويد أتباع المدرسة بما يحتاجون إليه في مجال معرفة الأحكام عند مدرسة أهل البيت

- وعدم توفرها بالكمية الكافية لذلك في مدرسة الصحابة

ردك أن الإمام عدياً كان يدوّن ويكتب أحاديث رسول الله (ص) أولاً بأول في كتاب عرف عند الأئمة من أساتذة باسم (كتاب علي)

ينبغي منع الخليفة عمر من تدوين الحديث وكتابه، واستمر هذا المنع حتى أيام الخليفة راشد عمر بن عبد العزيز حيث أمر بتدوين الحديث.

وتمتد وضع المدرستين المذكورتين على هذا حتى عهد معدوية بن أبي سفيان حيث تحولتا إلى طائفتين. طائفة السنة وطائفة الشيعة، إذ لم يؤثر - تاريخياً - مدة حكم الخلفاء الراشدين أن أطلق اسم السنة على ورقة المعروفة بهذا الاسم، كما أن لم يرد أن استعمال اسم الشيعة كعلم وسم رسمي لائتباع أهل البيت.

ومن الملح إلى هذا لشيخ لأبطاكي في كتبه (هذا)، حثرت مذهب الشيعة مذهب أهل البيت) ط ٣ ص ١٣٥ - ١٣٦ قال «وقد صمّي معدوية نفسه ومن إليه يأمر السنة والجماعة»

ويرى السريخسي في كتابه (فرو شيعة) أن تحول المدرستين إلى طائفتين، كان في عهد علي (معدوية، وحلاق الإسمين كان في عهد بني العباس، يقول «بعد مقتل عثمان وفيهم معاربه وأتباعه في وجه علي بن أبي طالب وظهره»

الصلب بدم عثمان واستمالته حذراً عظيماً من المسلمين إلى ذلك، صار أتباعه يعرفون بـ (العثمانية) وهم من يراون عثمان ويراون من علي.

أما من يوالونهما فلا يطلق عليهم اسم العثمانية.

وحصار أتباع علي يعرفون بـ (العلوية) مع بدء إطلاق اسم الشيعة عليهم  
وستمر ذلك مدة ملك بني أمية.

وفي دولة بني العباس نصح اسم العلوية والعثمانية، وحصار في المسلمين اسم (الشيعة) و (أهل السنة) إلى يومنا هذا<sup>(١)</sup>  
من هذا نرى أن التشيع في نشوئه كان مع النسي جياً إلى جنب.

ومنه نعلم أيضاً أن كلاً منهما بدأ وجوده في عصر لرسالة، وشكل مهج علمي ثم تحول إلى مدرسة فكرية، ومن بعد ذلك، وفي عهد بني أمية، تحولاً إلى طائفتين.

وهذا يعني أن التشيع ليس طارئاً على الإسلام، وهي المعارضة التدريجية التي وقع فيها الكثيرون ممن أرخ لنشوء المذهب الإسلامية عبر السنين.

---

(١) انظر: «مقتطفات الحنفية عن الشيعة الفاطمية والاثني عشرية»، إعداد وتقديم محمد حسن الأعظمي، نشر الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر بالقاهرة سنة ١٩٧٠ م، ص ١٩٩

ولقد تبنى أهل البيت مدرسة أبيهم الإمام علي منهجاً ومادة، وهي في واقعها - كما رأينا - امتداد طبيعي للمدرسة الإسلامية الأولى مضموباً وشكلاً.

كما أن الأئمة من أهل البيت هم يكونون مجتهدين، وإنما كانوا رواية لحديث رسول الله ينقلونه ويشرحونه

وقد أعربوا عن هذا، ومن بعدهم أعرب عنه علماء الشيعة، يقول شيخ الطائفة أبو جعفر الطوسي في كتابه (تجويد الشافعي) - هـ النصف ج ١ ص ٢٥٢ - «الإمام لا يكون عالماً بشيء من الأحكام إلا من جهة رسول وأحد ذلك من جهة».

وفي كتاب (بحار الأنوار) بمحدث المجسمي ج ٢ ص ١٤٨ من الطبعة الحروفية: «عن جابر، قال: قلت لأبي جعفر (البرقي): إذ حدثني بحديث، ما سنده لي؟ فقال: حدثني أبي عن جده عن رسول الله (ص) عن جبرئيل عن الله - عز وجل - وكل ما أحدثك بهذا الإسناد».

وعن جابر أيضاً عن أبي جعفر الياقر أيضاً قال: يا جابر إننا لو كنا نحدثكم برأيت وهواناً، لكننا من الهالكين، ولكنا نحدثكم بأحاديث نكتزها عن رسول الله (ص) كما يكثر هؤلاء دعهم وفعتهم.

وفي رواية أخرى: «لكننا نفتهم بآثار من رسول الله وأصروا عن عمد نتورثها كسرّاً عن كبر».

وهي رواية لفصل عن الإمام نياقر أيضاً قال «وَأَنَا حَدَّثْتُ  
بِرَأْيِ عَمْسَا كَمَا مَلَ مِنْ كَأَن قَبْلَ، وَلَكِنَّا حَدَّثْنَا بِسِيَةِ مِنْ وَه  
بِسَهَا لِسِيَةِ (ص) فَيَسَهَا لَهَا».

وهي رواية عن الإمام الصادق «مَهْمَا أَجَبْتُكَ فِيهِ شَيْءٌ فَهُوَ  
عَنْ رَسُولِ اللَّهِ» وَلَمَّا نَقُولُ بِرَأْيِنَا مِنْ شَيْءٍ»  
إِلَى كَثِيرٍ مِنْ أَمْثَالِ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ.

ويختص من هذا إلى أن التشيع والعنسن ولداً معاً وفي عهد  
رسول الله ويشكل منهجين علميين ثم تحولاً بعد ذلك إلى  
مدرستين فكريتين، وبعد ذلك وبمفعول لسيمة تحولاً إلى  
طائفتين، أصلق على إحداهما اسم لشية، وأطلق على الثانية  
اسم السنة

### حجته

إن تعدد المذهب في علمي الكلام والفقه، أو قر - في  
مجالتي العقيدة والتشريع يفرض على من يريد اعتناق أحدهما أن  
يبحث عن حجة المذهب الذي يريد اعتناقه وانتمس السليل  
على شروعت ومشروعة تعدد به، وذلك سحرج من عهد  
المسؤولية أمام الله تعالى.

من هنا رأيت أن استعرض - وبشيء من الإيجاز - أدلة  
صحة التعدد بمذهب الإمامية.

عمماً بأن الأساس الذي يقوم عليه هذا المذهب هو الأخذ

بالقرآن الكريم واسنة الشريفة لمروية عن طريق أهل البيت  
وأدلتهم على هذا هي :

١ - حديث الثقلين :

حديث الثقلين من الأحاديث القليلة التي اهتم بها الرسول  
لأعظم (ص) اهتماماً كبيراً .

ويرجع هذا إلى ما يحمله الحديث من معنى مهم وما  
يهدف إليه من مغزى ذي حيز كبير في حياة المسلمين .

فقد روي أن النبي (ص) ذكره في عدة مواطن

١ - بعد نصرته من الطائف .

٢ - وفي مسجد الحيف بمنى .

٣ - وفي حجة الوداع بعرفة .

٤ - وفي غدير خم عندما عهد للإمام علي بالخلافة .

٥ - ومن على منبره في مسجده الشريف بالمدينة

٦ - وفي حجراته المباركة قبل وفاته .

يقول ابن حجر الهيتمي في (المصواعق المنحرقة ص ١٤٨)

أتم إعلم أن لحديث التمسك بذلك طرقاً كثيرة، وردت عن  
ثief وعشرين صحابياً، ورواه عن ثمن ميسرة في حادي عشر  
الشبه .

وفي بعض تلك الطرق أنه (ص) قال ذلك بحجة الودع  
بعرفة، وفي أخرى أنه قاله بالمدينة في مرضه وقد استلأت  
الحجارة بأصحابه، وفي أخرى أنه قال ذلك بغدير خم، وفي



أخرى أنه قال ذلك لما قام خطيباً بعد انصرافه من الطائف - كما  
مر - ولا تنافي إذ لا مانع من أنه كرر عليهم ذلك في تلك  
المرات وغيرها اهتماماً بشأن الكتاب العزيز والعتر الطاهرة»

وقال السيد الحضرمي في (امشع الروي ص ١٢).  
«وحدّث لتمسك بذلك طرق كثيرة صحيحة وردت عن نيف  
وعشرين صحابياً في موطن متعددة إعظاماً لفنّهم».

وفي (القول لفصل ٤٩/١ ط ج و)، لسيد الحدود  
الحضرمي: «وقد روي (أي حديث لثقيف) عن بضعة وعشرين  
صحابياً، وورد من طرق صحيحة مقبولة، وهو من الأحاديث  
المثبوتة، أجمع الحقائق على القول بصحته، وإليه المراجع  
في ذلك»<sup>(١)</sup>.

وأخرج له السيد هاشم البحرني في (غاية المرام ص ٢١١)  
تسعة وثلاثين طريقاً من طرق أهل لسته.

وأخرج له في ص ٢١٧ اثنين وثمانين طريقاً من طرق  
لشيعه عن أهل البيت<sup>(٢)</sup>.

وذكر السيد التستري في (إحقاق الحق ٣٦٩/٩) من  
لصحابة الذين رووه وروى عن طريقهم:

١ - علي بن أبي طالب

---

(١) عن: إحقاق الحق ٩ ٣٦٩

(٢) انظر: لماذا احترت مذهب الشيعة، ط ٣، ص ١٥٣

- ٢ - فاطمة الزهراء .
- ٣ - الحسن بن علي .
- ٤ - عبدالله بن عباس .
- ٥ - سلمان الفارسي .
- ٦ - أبا ذر العفاري .
- ٧ - حذيفة بن اليمان .
- ٨ - جابر بن عبدالله الأنصاري .
- ٩ - زيد بن ثابت .
- ١٠ - أب سعيد الخدري .
- ١١ - زيد بن أرقم .
- ١٢ - حذيفة بن أسيد العفاري .
- ١٣ - أنس بن مالك .
- ١٤ - أبا رافع مولى رسول الله .
- ١٥ - جبير بن مطعم .
- ١٦ - عبدالله بن حنطب .
- ١٧ - صخرة الأسدي .
- ١٨ - أم هاني بنت أبي طالب .
- ١٩ - أم سلمة زوج رسول الله .

وأفرد له السيد مير حامد حسين الهندي الجزء الثاني عشر  
من كتابه الموسوعي (عقائد الأنوار في مناقب الأئمة الأطهار)  
المطبوع ببلخراة سنة ١٣٨١ هـ .

رواه عن جماعة تقرب من العائتين من أكابر علماء

المذاهب من المائة الثانية إلى المائة الثالثة عشرة، وعن  
المصحاته و تصحيفات أكثر من ثلاثين رجلاً وامرأة، كتبهم روى  
هذا الحديث الشريف عن النبي (ص) (١).

ومن رواياته:

١ - ما رواه الحاكم بسبوري في (المستدرک علی  
الصحيحين ١٠٩/٣) بإسناده عن زيد بن أرقم (رض) قال: لما  
رجع رسول الله (ص) من حجة الوداع وبزل غدير خم أمر  
بذوات فقمم، فقال: كأي قد دعيت فأجبت: بني قد نزلت  
فيكم لثقلين، أحدهما أكبر من الآخر كتب الله تعالى  
وعنبي، فانظروا كيف تحموني فيهما فإنهما من يتصرفا حتى  
يردا عليّ الحوض

ثم قال: يا الله عز وجل - مولاي وأنا مولى كل مؤمن،  
ثم أخذ بيد علي (رض) فقال (ص): من كنت مولاه فهذا  
عليه، ومن كنت مولاه فهذا علي.

وذكر الحديث بطوله

(ثم عقبه بقوله): هذا حديث صحيح عن شرط الشيخين،  
ولم يخرجاه بطوله.

٢ - ما رواه الحضرى في (المشروع لروى ص ١٢) قال:  
تدرك فيكم أمرين من يصبر إن استعصمهم، وهم: كتاب الله،

---

(١) انظر: لمادة اختار مذهب الشيعة، ط ١٢، ص ١٥٣ - ١٥٤.

وأهل بيتي عترتي، إني سألك ربّي ذلك لهما، فلا تُفْذَرهما  
فتهلكوا، ولا تقصروا عنهما فتهلكوا، ولا تعلموهم فإنهم أصم  
مكم».

٣ - ما رواه الترمذي في (سننه ٣٠٨/٢) عن زيد بن أرقم  
قال: «قال رسول الله (ص): إني تارك بكم ما إن تمسكتم به  
لن تصلوا بعدي، أحدهما أعظم من الآخر. كتاب الله، حل  
ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، ولن يترق  
حتى يرد عليّ الحوض، فانظروا كيف تحبسوني فيهما»

قال لترمذي - بعد إيراده للحديث -، هذا حديث حسن.

٤ - ما رواه التستري في (إحقاق الحق ٩/٣٤٢) عن  
الحمريني في (مرئد السعطين) بإسناده عن زيد بن ثابت قال:  
«قال رسول الله (ص): إني تارك فيكم النكير كتاب الله عز  
وجل، وعترتي أهل بيتي، ألا وهما الحليفتان من بعدي ولن  
يترقا حتى يردا عليّ الحوض».

٥ - وأخيراً: من المفيد أن أنقل هنا ما ذكره شيخ محمد  
ناصر الدين الألباني شح شيوخ محدثي أهل السنة والمعاصرين  
في كتابه (سلسلة الأحاديث الصحيحة ٤/٣٥٥ - ٣٥٨) تحت  
عنوان (حديث العترة وبعض طرقه)، ١٧٦١٥ - (في أيها الناصر  
إني قد بركت فيكم ما لا أحدكم به لن تصلوا كتاب الله وعترتي  
أهل بيتي)

أخرجه لترمذي (٣٠٨/٢) وانظرني (٢٦٨٠) عن زيد بن

الحسن الأسطعي عن حمزة عن أبيه عن جابر بن عبد الله قال.  
«رأيت رسول الله (ص) في حجة يوم عرفة، وهو على ناقته  
العصواء يحط، فسمعتة يقول. ١ فذكره، وقال «حديث  
حسن عريق من هذا الوجه، وزيد بن الحسن قد روى عنه  
سعيد بن سليمان وغير واحد من أهل العلم»

قلت: قال أبو حاتم: منكر لحديث، وذكره بن حبان في  
الثقات، وقال لحافظ: ضعيف.

قلت: لكن لحديث صحيح، فإن له شاعداً من حديث زيد  
بن أرقم، قال «قدم رسول الله (ص) يوماً فينا خطيباً يمدح  
(حملاً) بين مكة والمدينة، فحمد الله، وأثنى عليه، ووعظ  
وذكر، ثم قال: «أب بعب، ألا أيها الناس، وإني أنبئكم  
بوشك أن يأتي رسول ربي فأحيي، وإن تارك فيكم ثقلين،  
أولهما كتاب الله، فيه الهدى والنور لمن استمسك به وأخذ به  
كن على الهدى، ومن أخطأ ضل»، فخذوا بكتاب الله،  
وتمسكوا به - فحث على كتاب الله ورغب فيه، ثم قال -  
وأهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي  
أذكركم الله في أهل بيتي».

أخرجه مسلم (١٢٢/٧ - ١٢٣) والطحاوي في (مشكن  
الآثر: ٣٦٨/٤) وأحمد (٣٦٦/٤ - ٣٦٧) وابن أبي عاصم في  
(السنة ١٥٥٠ - ١٥٥١) والطبرني (٥٠٢٦) من طريق يزيد بن  
حبان التميمي عنه.

ثم أخرج أحمد (٣٧١/٤) والطبري (٥٠٤٠) والطحاوي  
 من طريق علي بن ربيعة قال: سمعت زيدا بن أرقم وهو داحس  
 صبي لمختار أو خارج من عنده، يقف له: أسمعك رسول  
 الله (ص) يقول إني بارك فيكم لتفنين [كتاب الله وعترتي]؟  
 قال: نعم.

ولأسناده صحيح، رجاله رجال الصحيح.

وله طرق أخرى عند الطبري (٤٩٦٩ - ٤٩٧١ و ٤٩٨١ -  
 ٤٩٨٢ و ٥٠٤٠) وبعضها عند إمامكم (١٠٩/٣ و ١٤٨ و ٥٣٣)  
 وصحيح هو والذهبي بعضه.

وشاهد آخر من حديث عطية العوفي عن أبي سعيد  
 الخدري مرفوعاً [إني أوشك أن أدمى فأجيب، وإني تركت  
 فيكم ما إن أخذتم به لن تصبوا بعدي، الثقلين، أحدهما أكبر  
 من الآخر، كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض،  
 وعترتي أهل بيتي، ألا وإيهما لن يتفرقا حتى يردا علي  
 الحرض]،

أخرجه أحمد (١٤/٣ و ١٦ و ٢٦ و ٥٩) وابن أبي عاصم  
 (١٥٥٣ و ١٥٥٥) ولطبري (٢١٧٨ - ٢١٧٩) والديلمي  
 (٤٥/١/٢)

وهو إسناد حسن في الشواهد

وله شواهد أخرى من حديث أبي هريرة عند الدارقطني

(ص ٥٢٩) والحاكم (١/٩٣) وانحصب في (الفتية واحتفنه  
١/٥٦).

ومن عباس عند الحاكم وصححه، ووافقه الذهبي.

وعمر بن عوف عن ابن عبد البر في (جامع بين العلم  
٢/٢٤٠، ١١٠)، وهي وإن كانت مسردياتها لا تخلو من ضعف،  
فبعضها يقوي بعضاً، وحررها حديث ابن عباس.

ثم رحدث له شاهداً قوياً من حديث علي مرفوعاً به

أخرجه الطحاوي في (مشكر الآثار ٢/٣٠٧) من طريق  
أبي عامر العقدي، ثم يزيد بن كثير عن محمد بن عمر بن علي  
عن أبيه عن علي مرفوعاً بلفظ: .. كتاب الله بأيديكم،  
وأهل بيته.

ورجاله ثقات غير يزيد بن كثير فلم أعرفه، وغالب الظن  
أنه محرف على لطائف أو السج، والله أعلم.

ثم حطر في الباب أنه لعنه الله انصب على أحدهم، وأن  
الصواب كثير بن زيد، ثم تأكدت من ذلك بعد أن رجعت إلى  
كتب الرجال، فوجدتهم ذكره في شيوخ عامر العقدي، وفي  
الرواه عن محمد بن عمر بن علي، ولحمد لله على توفيقه

ثم رددت تأكيداً حين رأيت على الصواب عند ابن أبي  
عاصم (١٥٥٨)

وشاهد آخر يروي شريك عن لوكين بن لويج عن القاسم

بن حسان بن زيد بن ثابت مرفوعاً به .

أخرجه أحمد (١٨١/٥ - ٨٩) وابن أبي عاصم (١٥٤٨) -  
(١٥٤٩) والضرائي في (الكبير ٤٩٢١ - ٤٩٢٣).

وهذا إسناد حسن في شواهده ولعديداً، وقال أبيه في  
في (المجمع ١٧٠، ١) «رواه الطبراني في (الكبير) ورجاله  
ثقات»

وقال في موضع آخر (١٦٣/٩) «رواه أحمد، وإسناده  
جيد».

وستفيد منصوصاً هذا حديث الشريف لفظاً التالية .

١ - «تراءى بعثرة الطهارة بالقرآن الكريم بمعنى مهمهم له  
وعلمهم به».

٢ - «أن التمسك بالكتاب ولعنه معاً يعصم من الضلالة،  
بمعنى أن الالتزام بهدي القرآن وبهدي لسة العائذة عن طريق  
أهل البيت تعطي الإنسان المساحة من أن يقع في الضلالة».

٣ - حرمة التقدم على العرة، وحرمة الانعقاد عنهم، لأن  
ذلك يوقع في التهلكة والهلاك.

ويجوز هذا: حصر الإمامة فيهم وتصرّف عليهم

٤ - عدم إغراق العرة عن الكتاب، بمعنى رخصتهم به  
علمياً وعملاً، و استمرار سنتهم - لأنها سنة النبي - عذلة القرآن  
إلى يوم القيامة



يقول ابن حجر: «الحاصل أن الحث وقع على لتمسك  
بالكتاب وبالسنة وبالعامة بهما من أهل البيت  
ويستفاد من مجموع ذلك بقاء الأمر الثلاث إلى قيام  
الساعة»<sup>(١)</sup>.

ويقول أيضاً في (ص ١٤٩) من صواعقه: «وفي أحاديث  
الحث على التمسك بأهل البيت إشارة إلى عدم انقطاع متأهلي  
مهم بالتمسك به إلى يوم القيامة، كما أن الكتب العزيز  
كذلك، ولهذا كانوا أماناً لأهل الأرض كما يأتي

ويشهد لذلك بخبر السابق. في كل خيف من أمني عدول  
من أهل بيتي يعرف عن هذا الدين تحريف الصديق وانحلال  
المعطين وتأويل الجاهليين، ألا وإن أئمتكم وفدكم من الله عز  
وجل فانظروا من تولدوا»<sup>(٢)</sup>.

هـ - أعلمية أهل البيت (ع).

وليس هناك ما هو أخطر للدين وأعدى في المرقف يوم  
الحساب من اتباع الأعلام.

وأمن يهدي إلى الحق الحق أن ينبع أمن لا يهدي إلا أن  
يهدي) وبعد.

فهذا هو حديث الثقلين سنداً وفقهاً أو مصدراً ودلالة، من

---

(١) انظر دلائل الصدق ٢/٣٠٦.

أخذ به أخذ بالحيلة لدينه وأعذر له في مسؤوليته وأبرأ من  
الحش قومه

(ذلك هدى الله يهدي به من يشاء)، (والله يهدي من يشاء  
إلى صراط مستقيم).

## ٢ - حديث لسقينة:

- رواه الحاكم في (المستدرک ٣/ ١٥٠) بإساده عن حش  
الكناني، قال: سمعت أبا ذر (رض) يقول - وهو أحد باب  
الكعبة - من عرفني فأنا من عرفني، ومن أنكرني فأنا أبو ذر،  
سمعت النبي (ص) يقول: «ألا إن مثل أهل بيتي فيكم مثل  
سفينة نوح من قومه، من ركبها نجا، ومن تحلف عنها حرق».

- ورواه الطبراني في (المعجم الكبير) بإساده عن حش بن  
المعتمر، قال: أيت أبا ذر أحداً يعضادي باب الكعبة، وهو  
يقول من عرفني فقد عرفني، ومن لم يعرفني فأنا أبو ذر  
الغفاري، سمعت رسول الله (ص) يقول: «مثل أهل بيتي فيكم  
كمثل سفينة نوح في قوم نوح، من ركبها نجا، ومن تخلف  
عنها هلك، ومثل باب حطة في بني إسرائيل»<sup>(١)</sup>.

- وأيضاً رواه الطبراني في (المعجم الصغير ١٧٠ ط دهي)  
بإساده عن أبي سعيد الخدري. سمعت رسول الله (ص) يقول.

---

(١) إخطان الحش ٩/ ٢٧٦

(إنما مثل أهل بيتي فيكم كمثل سفينة نوح، من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق، وإنما مثل أهل بيتي فيكم مثل باب حطة في بني إسرائيل، من دحبه غرق له) (١).

- وفي (الصواعق المحرقة لابن حجر لهيتمي ص ١٥١) «وجاء من طرق عديدة يقوي بعضها بعضاً» (إنما مثل أهل بيتي فيكم كمثل سفينة نوح من ركبها نجا)، وفي رواية مسند (ومن تخلف عنها غرق)، وفي رواية «هلك».

- وفي (الصواعق أيضاً ص ١٨٤) «أخرج الحاكم عن أبي ذر ر رسول الله (ص) قال (إن مثل أهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح، من ركبها نجا، ومن تخلف عنها هلك»

وفي رواية لبزار عن ابن عباس وعن ابن الزبير وللحاكم ص أبي ذر أيضاً» (مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح، من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق).

ورواه من الصحابة كما جاء في (إتحاف لحق ٢٦٠/٩ و ٣١١/١٨)

- علي بن أبي طالب.

عبد الله بن عباس

- أبو ذر الغفاري

- أبو سعيد الخدري

- أنس بن مالك.

- هاشم بن واثة

- سلمة بن الأكوع.

- عبد الله بن الربيع

قال السيد شهاب الدين لمرعشي النجفي في (مناقبه) ص ٢٩٣ من ج ٩ من إحقاق الحق، اقل العلامة لمعاصر السيد محمد بن يوسف الحسيني التونسي المالكي الشهير بالكافي من مشايخ في الرواية في كتابه (لسيف البهائي المسلول ص ١٦٩ ط مطبعة اتوقي بالشام)؛ روى أبو بكر محمد بن مؤمن لشيرازي في كتابه (المستخرج) من التفسير الاثني عشر في إتمام الحديث المتقدم، بعدة فقال علي يا رسول الله من الفرق الناجية؟ فقال: (المنسكون بما أنت عليه وأصحابك).

وفي الأحاديث المذكورة أيضاً ما يدل على أن المتبعين لأهل البيت، وللمقدمين لهم، والمقتدين بهم، هم الفرقة الناجية، وحيث الرسول على الاقتداء بهم، والنسب بهم هم صبيه، وإيجاب ذلك على جميع لحق بروايات الكل، بعدما صماً ضرورياً أن أهل البيت هم الفرقة الناجية.

فكن من اقتدى بهم، وسبك آثارهم فقد نجى، ومن تحلف عنهم وراعى عن طريقهم فقد هوى.

ويدل على ذلك الحديث المشهور المصنف على نفسه، (مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح، من ركبها نجا، ومن تحلف عنها

عروف)، وهو حديث نقله الفريغان وصححه فييلان، لا يمكن طاعن أن يظن عليه وأمثاله.

وقد سجد الموعشي لبحي في (عشر ص ٢٧١ من المصدر نفسه)؛ قال العلامة المعاصر السيد أبو بكر بن شهاب الدين العلوي الحسيني بحصرمي شافعي في كتبه (رشفة الصادي ص ٨٠ ط مصر) قال العمام: وجه بمثيله (ص) لهم بسفينة موج (ع) أن النجاة من هوى الطوفان ثابتة من ركب تلك السفينة، وأن من تمسك من الأمة بأهل بيته وأخذ بهديهم، كما حدث عليه (ص) في الأحاديث السابق، نجد من ظلمات المخالفات واعتصم بأقوى سبب إلى رب البريات، ومن تحلف من ذلك، وأخذ غير مأخذهم، ولم يعرف حقهم، غرق في بحار الطغيان، وسدّرجب الحلول في لبرن، إذ من المعلوم - مما سبق وما يأتي - أن بعضهم مذر بحلولها موجب لدحولها»

وبعد: فلا إخلال أن دلالة هذا الحديث الشريف على لزوم لتمسك بأهل لبيب (ع) الذي يعني اتباع مذهبهم، تقتصر إلى بوصيح لأنها من الوصوح بمكان، وهذا الله تعالى للتمسك بهديهم واتباع سنتهم

### ٣ - حديث الأمان:

- رواه النعاكم في (المستدرک ١٤٩/٣) بإسناده عن ابن عباس (رض) قال: قال رسول الله (ص): (التجوم أمان لأهل

الأرض من العرق، وأهل بيتي أمان لأمتي من الاختلاف، فإذا  
حالفتها قبيلة من العرب احتلموا فصاروا حزب إبليس)، هذا  
حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

- ورواه أيضاً في المصدر نفسه ٤٤٨/٢ بإسناده عن  
جابر (رض) قال: قال رسول الله (ص) (وإنه يعلم الساعة،  
فقال: الهجوم أمان لأهل السماء، فإذا ذهبت أنهار ما يوعدون،  
وأن أمان لأصحابي ما كنت، فإذا ذهبت أنهار ما يوعدون،  
وأهل بيتي أمان لأمتي، فإذا ذهب أهل بيتي أتهم ما  
يوعدون)، صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

- وفي (دلائل تصديق ٣١٢/٢) «وحكي في (كتر العمال  
٢١٧/٦) في فضائل أهل البيت عن ابن أبي شيبة ومحمد  
والحكيم وأبي يعلى والطبراني وابن عساکر أنهم رووا عن  
سلمة بن الأكوع: أن النبي (ص) قال (الهجوم أمان لأهل  
السماء، وأهل بيتي أمان لأمتي)».

ورواه عن الصحابة.

- هادي بن أبي طالب.

- عبدالله بن عباس.

- جابر بن عبدالله الأنصاري.

- أبو سعيد الخدري.

- أبو موسى الأشعري.

- أنس بن مالك.

- المنكدر.

## ٤ - سلمة بن الأكوع

قال الشيخ المظفر في (دلائل الصدق ٢/ ٣١٢) أولاً رتب أنه من أول الأمور على إمامة أهل البيت (ع) إذ لا يكون المكلف أماناً لأهل الأرض إلا للكرامة على الله تعالى وامتناره في الطاعة ولمزايا لغاضية، مع كونه معصوماً، فإن العصي لا يأمن على نفسه فضلاً عن أن يكون أماناً لغيره، ولا سيما إذا كان عظيماً، فإن المعصية من العظيم أعظم، ولحجة عليه ألزم، فإذا كانوا أهل اناس ومعصومين، فقد نبئت الإمامة لهم، وهو دس على نفائهم ما دامت الأرض كما هو مذهبا.

وقد جعل الله تعالى هذه الكرامة لتعظيمه لبيته (ص) قبل أهل بيته، فقال سبحانه (وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم)

وأشار إلى ذلك ابن حجر في (صواعقه) عند الكلام على الآية السابعة من الآيات الواردة في أهل البيت فقال «السابعة. قوله تعالى (وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم)، أي (ص) إلى وجود هذا المعنى في أهل بيته وأهل أمان لأهل الأرض كما كان هو (ص) أماناً لهم، وفي ذلك أحاديث كثيرة»

## ٤ - حديث الاثني عشر

رواه أحمد بن حنبل في (مسند ١/ ٣٩٨) عن الشعبي عن مسروق قال: كما جلوساً عند عبد الله بن مسعود وهو يقرأ القرآن، فقال له رجل: يا أبا عبد الرحمن هل سألتكم رسول الله (ص) كم يملك الأمة من تحيفة؟ فقال عبد الله بن مسعود:

ما سألتني عنها أحد مد قدمت العراق فقلت، ثم قال: نعم،  
ولقد سألتنا رسول الله (ص) فقال: (اثنا عشر كلمة بقاء بي  
سوائس).

- ورواه مسلم في (الصحيح ٧٩/٢) عن جابر بن  
سمرة، قال: دحيت مع أبي علي لبي (ص) فسمعت يقول (إن  
هذا الأمر لا يقضي حتى يمضي فيهم اثنا عشر خليفة)

هل. ثم تكلم بكلام حفي عليّ، قال فقلت لأبي: ما  
قال؟ قال: قال: (كلهم من قریش).  
وقد رواه بسبعة طرق.

- ورواه البخاري في (الصحيح ٤/كتاب الأحكام) عن  
جابر بن سمرة أن النبي (ص) قال: (يكون بعدي اثنا عشر  
أميراً)، فقال كلمة به اسمها، فقال أبي (إن قال: (كلهم من  
قریش)

- ورواه المتقي في (كنز العمال ١٦٠/٦) عن أبي (ص)  
أنه قال: (يكون بعدي اثنا عشر خليفة).

ثم يقول الشيخ الأنطاكي - بعد نقله الأحاديث المذكورة في  
أعلاء وغيرها - «وقد رواه (يعني بصريح الحديث الشريف)  
جمهور علماء المسلمين من أئمة الحديث وأهل السير والتاريخ  
من العربيين في صحاحهم ومسانيدهم بطرق عديدة»<sup>(١)</sup>

---

( ) انظر لمادة اختبر مذهب الشيعة، ص ١٨٩ وما بعدها



يقول أستاذ سيد محمد نبي بحكم أو لذي استفاد من  
هذه الروايات:

١ - أن عدد الأئمة أو الخلفاء لا يتجاوز لأشي عشر،  
وكلهم من قریش

٢ - وأن هؤلاء الأئمة معصون بانص كما هو مقتضى  
تشبيههم بنبي إسرائيل لقوله تعالى ﴿وقد أخذ الله ميثاق  
سبي إسرائيل وبعثنا منهم اثني عشر نقيب﴾

٣ - إن هذه الروايات اقتضت لهم بقاء ما بقي لذين  
الإسلامي أو حتى تقوم الساعة، كما هو مقتضى روايه مسلم  
بساعة، وأصرح من ذلك رويته لأخرى هي نفس الباب (لا  
يرون هذا الأمر في قریش ما بقي من الناصر الثاني)

وإذا صحت هذه لاستفاده فهي لا تتم إلا مع مسي  
الإمامية في عدد الأئمة ونقائهم وكونهم من المعصومين عليهم  
من قبله (ص)، وهي مسجعة جداً مع حديث الثقلين وبقائهما  
حتى يردا عليه لحوض.

وصحة هذه الاعتماد موقوفة على أن يكون المراد من بقاء  
الأسر عليهم بقاء الإمامة والخلافة - بالاستحقاق - لا السلطة  
الظاهرية.

لأن حصه شرعي حلهه يستمد مسطته من الله، وهي في  
حدود السلطة التشريعية لا تكوينية، لأن هذا النوع من السلطة  
هو لذي تفصيله وطيفه كمشرع

ولا باقي ذلك بهاب اسلطة منهم في واقعهما الخارجي  
لنسط الآخرين عليهم

على أن الروايات تبقى بلا تفسير لو تخيب عن حمده على  
هذه المعنى، لبداهة أن السطة بظاهرية قد نولاهما من قرين  
أصناف أصناف هذا العدد، فضلاً عن انقراض دولهم وعدم  
النصر على أحد منهم . صرين وعلميين باتفاق المسمين

ومن الجدير بالذكر أن هذه الروايات كدت ماثورة في  
بعض تصحاح والمسايد قل أن يكتمل عدد الأئمة، فلا  
يحتسب أن يكون من الموضوعات بعد اكتمال العدد المذكور،  
على أن جميع رواها من أهل السنة ومن الموثوقين لديهم

ولعل خبره كثير من العلماء في توجيه هذه الأحاديث  
وملاءمتها لواقع التاريخي كان مشكوك عدم تمكنهم من  
تكذيبها، ومن هنا تضاربت الأقوال في توجيهها وبين المراد  
منها .

والسبوطي - بعد أن أورد ما قاله العلماء في هذه الأحاديث  
المشككة - حرج برأي غريب، بورده هب بفكرة لقرء، وهو -  
(رحلى هذا فقد وجد من الاثني عشر الحلفاء الأربعة،  
والحسن، ومعدوية، ومن الرسر، وعمر بن عبد العزيز، وهؤلاء  
ثمانية، ويحتمل أن يضم إليهم المهدي من العباسيين، لأنه  
مهم كعمر بن عبد العزيز في بني أمية، وكذلك الظاهر لما

أوتيه من العدل، يعني لاأثان مستطاران أحدهما، مهدي لأنه  
من أهل بيت محمد (

ولم يبين المستظر الثاني، ورحم الله من قل في السيوطي  
به مخاطب ليل<sup>(١)</sup>.

ومن يقال عن السيوطي يقال عن ابن زويه في رده على  
لعلامة محلي وهو يحاول توجيه هذه الأحاديث<sup>(٢)</sup>

وإحقيقة أن هذه الأحاديث لا نقل توجيهاً إلا على مذهب  
الإمامية في أئمتهم

واعتمادها من دلائل الشيعة في صدقها عن الإخبار  
بمعيبة أولى من محاولة إثارة الشكوك حولها كما صعه  
بعض الباحثين متحطياً في ذلك جميع الاعتبارات العلمية،  
وبخاصة بعد أن ثبت صدقها بصدقها على لائحة لائي  
عشر (ع)<sup>(٣)</sup>

#### ٥ - حديث باب حطة

ومما يندرج في هذا الباب حديث باب حطة الذي مر ذكره  
مترجماً بحديث سفيانة في رواية حاكمه ورواية العسمرني

---

(١) الأصول العامة للمنفعة لعقود ص ١٨، نقلاً عن أصواء على السنة  
المحمدية ص ٢١٢

(٢) م. د. عن دلائل الصدق ٣١٥/٢

(٣) م. د. ونصر خلاصة علم الكلام ٣١١ - ٣١٢

وجاء في (المصباح المحرقة ص ١٥٠) «وإنما مثل أهل بيتي فيكم مثل باب حطة في بني إسرائيل من دخله عفر له وفي رواية عفر له الذنوب»

والله يشير ما رواه لطبرسي في (معجم البيان ١/٢٦٤):  
«عن الإمام محمد باقر (ع) أنه قال نحن باب حطتكم»

و (باب حطة) المذكور في الحديث الشريف هو الذي ورد ذكره في القرآن الكريم في الآية ٥٨ من سورة البقرة ﴿وإذا قلت ادخلوا هذه الثرية فكلوا منها حيث شئتم رغداً وادخلوا ابواباً سجداً وقولوا حطة تفر لكم خطاياكم﴾ وفي الآية (٦) من سورة الأعراف ﴿وقولوا حطة وادخلوا الباب سجداً معكم لكم حظياتكم﴾

وقد أعرب العكبري في (ملاء ما من به الرحمن ص ٢٢) كلمة (حطة) «حصر مسدداً محذوف، أي سؤالا حصة» ثم قال «وأي حطة بانتصب على المصدر، أي حُطَّ عن حطة»

وفي (معجم ألف ص لفرآن الكريم) - مادة حطط ..  
«استحط وزره» سألته أن يحط عنه، والإسم: الحطه

حطة (وادخلوا الباب سجداً وقولوا حطة معكم لكم حصاياكم)، أي قوبو سألته يا رب أن تحط عنا ذنوب وأوزاننا.

وهو من مصدر لمراد من معاً، لأنه على قراءة انصب هو مصدر نائب عن معاً، ومعناه نصب حط الذنوب، وكذلك

عنى قراءة لرفع لأن متاء الصامب له هو سؤل أر حطبا  
حطة، أي حطة الذنوب.

والقوية هـ هي - بيت المقدس

والباب' هو لباب اشمن من أبواب بيت المقدس الذي  
دخل منه سو إسرائيل، وقيلوا' حطة، دعين الله بالمحصرة،  
وسمي باب حطة لمناسبة المذكورة

ووجه الشبه بين أهل البيت وباب حطة واضح، ذلك أن  
الدخول من باب حطة كن سبب عفون ذنوب مي إسرائيل،  
وكذلك التمسك بأهل البيت باتباع سنتهم وسيروتهم يكون سبب  
عفون الذنوب للمسلمين

وأخيراً

فهذه الأخبار كالتى تسبب في إسلالة على المطوب، لأن  
صريحة في أن أهل البيت (ع) محل الاتباع ووجوب اطاعة،  
وأنه باتباعهم حصل النجاة والعمرد، وبالتخلف عنهم يكر  
لهلاك، وهو مقتضى الإمامة، ولذا جاء في الخبر (علي باب  
حطة من دخل منه كن مؤمناً، وهو خرج منه كن كافراً)، بهله  
(المحتفي لهدى في لكر ٥٢/٦) عن المدقظني عن ابن  
عباس<sup>١١</sup>

ونحنص من كل ما تقدم إلى التالي:

---

(١) دلائل الصدق ٣١٣/٢

١ - رد هذه الأدلة، وهي بين متواتر ومستفيض ومصحح  
قرنه دلائل لقطع بصدوره عن النبي (ص)، وعشرات أخرى  
أمثالها، صريحة في شرعية مذهب أهل البيت ومشروعية  
تبعه

بل هي صريحة في وجوب إتباعهم ولزوم الالتزام بهديهم،  
ورحم الله الشاعر الفروقدق حيث يقول في الإمام زين العابدين.  
من معشر حبيبهم ديس ويعصهم  
كمر وقربهم مجي ومعتصم  
إن عُدَّ أهل النسي كاسرا أئمتهم  
أو قيل من خير أهل الأرض قيل هم

٢ - إن السي (ص) نص على إمامه علي في حديث الغدير،  
وهي هذه الأحاديث المتقدمة وهي عشرات أمثالها، ثم امتدت  
لإمامته منه إلى أبيه الأحد عشر بوسية السابقين إلى اللاحق

٣ - ولأخذ لإمامية بسنة أهل البيت (ع) وتباعهم  
سيرتهم (ع) بأي مذهب لإماميه امتداداً لمذهب أهل البيت  
ومثالاً له

ويترتب على هذا أن تكون مشروعية مذهب أهل البيت  
مشروعية له، وشرعيته شرعيته.

٤ - ولأن رأينا من حلال لنصوص المتقدمة أن مذهب أهل

انست هو التفرع لاصل لمدرسة سني (ص) يأتي هذا - بصاً -  
في حق مذهب الإمامية

وقديماً أشار إلى هذا الإمام (ع) في (ع)، وقد روي الشيخ  
المهدي في (صحيح الكافي) عن «عدة من أصحاب عن أحمد  
بن محمد عن ابن فضال عن عبي بن عوف عن أبيه قال سمعت  
عبد الله (ع) يقول جعلوا أمركم إلى الله، ولا تجعلوا  
دعائكم، فبهذا كان الله فهو الله، وما كان منكم ولا يصعد إلى  
الله، ولا تصصموا لسان لديكم، فإن مصصمه مصص  
لنفس، إن الله تعالى قال ليه (ص) ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ  
أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [القصص/ ٥٦]، وقد  
﴿أَفَاءَتْ تَكْرَهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا تَوْحِيدٌ﴾ [يونس، ١٩٩]، وهو  
السر، فإن اسم أحد عن نفس، وأنكم أحدثتم عن رسول  
الله (ص)، إني سمعت أبي (ع) يقول إن الله عز وجل حل إدك  
عن عده، بلحق في هذا الأمر لا أسرع إليه من الظير إلى  
ذكره».

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن تعبد - نحن، الإمامية -  
بمذهب أهل البيت دون سواه من المذاهب الإسلامية، سواء  
كان ذلك في الأصول أو الفروع أم يكن تحزب أو تعصب،  
ولا حريب في جهاد ثمة تلك المذاهب، ولا تتعدى عدائهم  
وأمانتهم وتزاهنتهم وجلالهم عملاً وعملاً.

لكن لأدلة لشرعة تحدث بأعقاب إلى الأحاد بمذهب  
الأئمة من أهل بيت النبوة وموضع الرسالة ومختلف الملائكة،

ومهبط الوحي والتشريع، فانقطعت إليهم هي مروج الدين وعقائده، وأصول صفته وقواعده، ومعارف لسانه ولغته، وعدم لأخلاق وسلوك وآداب، فربوا على حكم الأدلة والبرهان وتعدوا إلى الآيات والمجسبات صلي الله عليه وعليهم أجمعين

ولو سمحت لنا أداة بمخالفة الأئمة من آل محمد أو  
مكنا من تحصيل بية القربة لله سبحانه في مقدم عمل عمو  
مذهب غيرهم، قصص أثر لجمهور وعصاة إثرهم، تأكيداً  
لعقد لولاء، ووثيقاً لعرى لإحباء، نكها أداة انقطاع قطع  
على المؤمن وجهته، وبحول منه <sup>من</sup> ما يروم<sup>(١)</sup>

وفي مراجعة السادسة من مراجعات السيد شرف  
الأمين (قده) تعديلاً على ما تقدم من جهة الإنكسار - بحمد الله -  
من نعيه لكناية عن التصريح، ولا يحتاج مع الإشارة إلى  
توضيح، وحاشا لله أن نخالطكم في أئمة لعمرة العشرة تسبه  
أو تلابسكم في تقديمهم على من مرهم عنه، وقد أدب أمرهم  
بالخلاء. فارتوا عن الأكفاء وتميزوا عن البطراء، حملوا عن  
رسوم الله (ص) علوم السنين، وعصروا أحكام الدين والدين.

١ - وهذا قريب من صحيح الكتاب، وجمعه قدوة لأولي الألب، وسفياً لبحه إذا طعت نصح التناق، وهداً للأمة من

(١) انهم اذعانوا باليهوديه ثم لم يردوا اليها اجمعه.



الاجتلاف إذا عصمت عواصف الشقاق، وباب حطة يغفر لمن دخلها، والعروة الوثقى لا انفصام لها

٢ . ورد في أمر المؤمنين (ع) (فأين تذهبون، وأنى تؤفكون، والأعلام قائمة، ولايات رصحة، والمنازل منصوبة، فأين يتأه بكم، من كيف يعمهون، وبيكم عترة بيكم، وهم أمة الحق، وأعلام الدين وألسنة لصدق، فأزولهم باحسن منازل لقرآن، وردوهم ورود الهيم المطاش.

أيها الناس خذوها من حسم السيين (ص) إنه يموت من مات من وليس بميت، ويبقى من بقي من وليس بباقي، فلا تقوموا به لا يعرفون، فإن أكثر الحق فيما تنكرون، وأعدوا من لا حجة لكم عليه وأهملوا، أتم أعمل فيكم بالنقل الأكبر، وأترك فيكم لنقل الأصغر، وركزت فيكم راية الإيمان .

وقال عليه السلام . نظروا أهل بيت بيكم فزوموا منهم واتبعوا أثرهم، فمن يخرجوكم من هدى، ولن يمدوكم في ردى، فإن لبسوا فابعدوا، وإن نهضوا فابعدوا، ولا تسبقوهم فتضلوا، ولا تتأخروا عنهم فتهلكوا.

وركزهم عليه لسلاء مرة فقد هم عيش العلم وموت الجهل، يخبركم حلهم عن علمهم، وضاهرهم عن باطنهم، وصمتهم عن حكم منصفهم، لا يحالفون الحق ولا يحثلون فيه، وهم دعائم الإسلام، وولائج الاعتصام، بهم عاد الحق في نصابه، وانزع الباطل عن مقامه، وانقطع لسانه عن مسته،

عقلوا: لدين عقل دعيّة ورعاية، لا عقل مسمع ورواية، فإن  
رواة العلم كثير، ورعايته قليل.

وقال عليه السلام: من حطّية أخرى - عثرته حير العثر،  
وأسرته حير الأسر، وشجرته حير الشجر، بنت في حرم،  
وبسقت في كرم، لها لزوع طراب، وثمرة لا تلب.

وقال عليه السلام: نحن السمار ولأصحاب، والحرثة  
والأبواب، ولا تؤذي لبيوت إلا من أبوابها، فمن أتىها من غير  
أبوابها سمي سارقاً.

بلى أن قال: هي وصف العثرة لطاهرة، وهم كثر ثم الهوى،  
وهم كور الرحم، إن يطفو صدقوا، وإن صمتوا سم يبقوا،  
فبصدق رثد أهله، وليحضر تحفده.

وقال (ع): (وعلموا: أنكم لن تعرفوا، لرشد حتى تعرفوا  
الذي تركه، ولن تأخذوا بمشاق كتاب حتى تعرفوا الذي  
نقصه، ولن تمسكوا به حتى تعرفوا الذي أبده، فالتمسوا ذلك  
من عند أهل، فإنهم عيش لحلم، وموت لجهل، هم الذين  
يحركهم حكمهم عن علمهم، وصحتهم عن منطقتهم، ودهرهم  
عن باطنهم، لا يحالفون، بلين، ولا يحشرون فيه، فهو بينهم  
شاهد صادق وصائب فاطن).

بلى كثير من المصوحين بمأثورة عنه في هذا الموصوع)

هي العقيدة:

وأصول عقيدة أو أصول لدين عبد الإسمية أربعة

ثلاثة منها يعتدونها أصول دين وهي: التوحيد والنبوة  
والمعاد

ورابعة أصل مذهب، وهو الإمامة بمعناها الخاص الذي  
يعني الاعتقاد بإمامة الأئمة الاثني عشر،  
ويرثون على هذا:

١ - أن من يؤمن بأصول الدين الثلاثة (التوحيد ونبوة  
راسخون) يحكم عليه بأنه مسلم، وأن مؤمن ولكن لا معنى له  
للإيمان الذي هو مردف لمعنى الإسلام، وأن له ما لم يمسس  
من حرمة دمه وماله وعرضه وظهوره وحياته ودينه وصحة  
نكاحه وطلاقه والحد، وأن عليه ما على المسلمين.

٢ - أن من لا يعتقد بأصول الدين الثلاثة كلها أو بعضها  
يحكم عليه بالكفر.

٣ - أن من يؤمن بالإمامة الخاصة (وهي إمامة الأئمة الاثني  
عشر) يحكم عليه بالإسلام والإيمان بمعناه الخاص الذي يعني  
أنه إمامي اثنا عشري.

٤ - أن من لا يعتقد بالإمامة الخاصة يحكم عليه، بالإسلام،  
إلا أنه لا يحكم عليه بأنه مؤمن بالمعنى الخاص للإيمان.

يقول: الشيخ كاشف غطاء بي كتابه (أصول الشيعة

وأصولها) - ط ٤ ص ٥٧ - ٥٩ - «المقصد الشافي» وهو بيان عقائد الشيعة أصولاً وفروعاً، وحيث نورد أمهات القضايا ورؤوس المسائل على الشرط الذي أشرب إليه تنأ من الاختصار حتى يحجم عليه لدى يصبح أن يفد إنه مذهب الشيعة دون ما هو رأي الفرد ولافراد مذهب، فصول:

إن الدين ينحصر في قضايا خمس:

- ١ - معرفة الخلق.
- ٢ - معرفة المبلغ
- ٣ - معرفة ما تُستد به والعمل به
- ٤ - الأحذ بالفضيلة ورفض الرذيلة
- ٥ - الاعتقاد بالمعاد.

والدين علم وعمل، (وُل الدين هـ الله (إسلام)

١ لإسلام، والإيمان مترادفان، (يطلق على معنى أعم يعتمد على ثلاثة أركان).

- التوحيد

- النبوة.

- والمعاد

هو أنكر لرجل وخذاً منها فيس بمسلم ولا مؤمن

إذا دى بوحيد لله، ونبوة سيد الأنبياء محمد(ص)، وأعتقد بيوم، بحراء، بي من آمن بالله ورسوله وليوم الآخر فهو مسلم حقاً له - المسلمون، وعنده ما عندهم، دمه ودمه وعرضه حرام.

ويصدق (يعني الإسلام والإيمان) - أيضاً - على معنى  
احص بعتمد على تلك الأركان الثلاثة وكن رابع، وهو  
لعمري بالدعائم التي هي الإسلام عديها، وهي حسن  
- لصلاه

- وصومه

- والزكاة

- والجهاد

- وسجده

وبالمظهر إلى هذا قدموا الإيمان اعتقاداً وسجداً وقراراً  
بأسسه، وعمل بالأركان، (من آمن بالله ورسوله وعمر صالحاً)

فكل مورد في القرآن فتصر على ذكر الإيمان بالله ورسوله  
و بيوم الآخر يرد به الإسلام والإيمان بمعنى الآخر.

وكن مورد أضيف إليه ذكر العمل الصالح يرد به لعمري

الثاني

و لأصل في هذا التقسيم قوله تعالى ﴿قَالَتِ الْأَهْرَابُ آمَنَّا  
قُلْ لِمَ تَزْعُمُونَ قَالُوا قَالُوا آمَنَّا وَلَمْ يَدْخُلْ الْإِيمَانُ فِي  
قُلُوبِكُمْ﴾. وراؤه تعالى يصحاحاً بقوله بعده ﴿إِنَّمَا اتَّخَذْتُم مَّنَاسِكَ  
الَّذِينَ آمَنُوا بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ أَهْلَاءٌ  
وَأَنفُسُهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْثَاقٌ﴾. يعني أن الإيمان  
قوة ويقين وعمل.

فهذه الأركان الأربعة هي أصول الإسلام والإيمان بالمعنى

الأخص عند جمهور المسلمين

ونكر شيعة الإمامية ردوا ركناً خامساً وهو الاعتقاد بالإمامة، يعني أن يُعترف أن الإمامة منصب إلهي كسوة فكم أن الله سبحانه يختار من يشاء من عباده للسوة والرمزية، ويؤيده بالمعجزة التي هي كنه من الله عنده (وربك يحق به يشاء ويختار، ما كان لهم الحيرة)، فكذلك يختار للإمامة من يشاء، ويأمر به بالتصعيب، وأل يصبه بماء نديس من بعده لتقييم بالوظائف التي كان على النبي أن يقوم بها سوى أن الإمام لا يوحى إليه كائني ربما يتلقى لأحكام منه مع تسديد إلهي، فالنبي مبلغ عن الله، والإمام مبلغ عن النبي.

والإمامة متسلسلة في ثني عشر، كل سابق ينصر حتى اللاحق.

وشرطون (يعني الإمامية) أن يكون (الإمام) معصوماً كاسبي عن الخطأ والخطيئة، وإلا رلت اثنته به، وكريمة قوله تعالى: ﴿لَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَارَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قُلَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ صريحه في لزوم العصمة في إمامه لس تدبرها جيداً

(واسر صوا) أن يكون أخص من ربه في كل فضيلة وأعمهم بكل علم لأ، لعرص منه تكبير البشر وتركبة النفوس وتهذيبها بالعزم ورحم الصالح (هو الذي يمت في الأميس رسولاً منهم ينلو عليهم إبانة وسركهم ويعلمهم الكتاب

والحكمة) ولانقص لا يكون مكتملاً، والناقص لا يكون ممتباً،  
والإمام في الكمالات دون انبي وفوق البشر.

ومن اعتقد بالإمامة فالمعنى الذي ذكرنا فهو عندهم مومن  
بمعنى الأحص. وإذا اقتصر على تلك الأركان الأربعة فهو  
مسلم ومومن بالمعنى الأعم ترتب عليه جميع أحكام الإسلام  
من حرمة دمه وماله وعرضه ووجوب حفظه وحرمة عيبه، وغير  
ذلك، لأنه بعدم الاعتقاد بالإمامة لا يخرج عن كونه مسلماً.

هم، يظهر أثر الدين والإمامة في مدارك القرب والكرمة  
يوم القيامة، أما في الدنيا فالمسلمون بأجمعهم سواء وبعضهم  
لعض أكفاء، ومن في الآخرة فلا شك في أن الجسمين تكفوت  
درجاتهم ومنازلهم حسب بياتهم وأعمالهم، وأمر ذلك وعنده  
إلى الله سبحانه، ولا مساع للبحث به لأحد من أحد.

والمرص أن أهم ما يتصور به الشيعة عن سائر فرق  
الجسمين هو القرب بمرامة الأئمة الاثني عشر، وبه سميت هذه  
الطائفة «إمامية»

وقد يضاف إلى الأصول الأربعة التي ذكرتها (التوحيد  
العبادة الإمامية) أصل خامس يعده البعض من أصول  
مذهب وهو (العدل) الذي يعني بأن الله تعالى عادل لا يظلم  
أحدًا، ولا يفعل ما يستفحجه العقل السليم

وبس هذا في تحقيقه أصلاً مستقلاً، بل هو مندرج في  
عبود الحق ووجوب وجوده المستنوم لجماعته صفات الجلال

والكمال فهو شأن من شؤون اتوحيد، ولكن لأشاعرة لما  
 خالفوا العبدية . وهم المعتزلة والإمامية فانكروا الحس  
 وانقحوا العقليين، وقدوا ليس الحسن إلا ما حسه لشرع،  
 وليس انقح إلا ما قبحه لشرع، وأنه تعالى هو حشد المطيع في  
 جهنم، والعاصي في الجنة، لم يكن قبيحاً لأنه يتصرف في  
 ملكه و (لا يُسأل عما يفعل وهم يُسألون)، حتى أنهم اشتو  
 بحوب معرفة لصانع ووجوب نظر في المعجزة لمعرفة النبي  
 من طريق السمع والشرع، لا من طريق العقل، لأنه ساقط عن  
 صفة الحكم فوقعوا في الاستحالة والتدوير لواصلح

أما العبدية فقالوا إن الحكم في تلك الصريات هو العقل  
 مستقلاً، ولا سبيل لحكم شرع فيها إلا تأكيد وإرشاد،  
 واعتل يستقر بحسن بعض الأفعال وفسح البعض الآخر،  
 ربحكم بأن القبيح ماف بالحكمة، وتغيب المصيح عنهم،  
 وانظلم قبيح، وهو لا يقع منه تعالى

وبهذا أثبتوا لله صفة العدل وأفردوه بالذكر دون سائر  
 المصنفات إشارة بخلاف الأشاعرة

والأشاعرة - هي الحقيقة - لا ينكرون قوته تعالى عدلاً،  
 غاية أن العدل عندهم هو ما يفعله، وكل ما يفعله فهو حسن.

نعم أنكروا ما أتته المعتزلة والإمامية من حكومة الحق  
 وإدراكه للحسن والفسح على الحق من شأن، زاعمين أنه ليس  
 للعقل وظيفة الحكم بأن هذا حسن من الله وهذا قبيح منه



والإمامة هي رأي الإمامية - كما مر في حديث الشيخ  
 كاشف الغطاء - منصب إلهي كالنبوة  
 وهي تشمل في وظيفتها كرئاسة عامة للمسلمين شؤون  
 لدين والدنيا

ومن هنا عرفها العلامة المحلي بأنها رئاسة عامة في أمور  
 دين والدنيا لشخص من الأشخاص بإية عن النبي (ص) <sup>(١)</sup>  
 وعنى هذا - كما يقول أستاذ المظهر - بالإمامة استمرار  
 النبوة

والدليل الذي يوجب إرسال الرسل وبعث الأنبياء هو الله  
 يوجب - أيضاً - نصب الإمام بعد الرسول .

فثبتت بقول إن الإمامة لا تكون إلا بالنص من الله تعالى  
 على لسد النبي أو لسا، الإمام الذي قبله <sup>(٢)</sup>  
 والأئمة الاثنا عشر عند الشيعة الإمامية هم

- ١ - علي بن أبي طالب ت ٤٠ هـ .
- ٢ - الحسن بن علي ت ٥٠ هـ
- ٣ - حسين بن علي ت ٦١ هـ
- ٤ - علي بن الحسين زين العابدين ت ٩٤ هـ
- ٥ - محمد بن علي الباقر ت ١١٤ هـ

(١) خلاصة علم الكلام، ص ٢٩٠

(٢) سادة المعارف لإبييه في شرح عقائد الإمامية، ص ٢١٣ - ٢٧٠

- ٦ - جعفر بن محمد لصادق ت ١٤٨ هـ .
- ٧ - موسى بن جعفر الكاظم ت ١٨٢ هـ .
- ٨ - هبة بن موسى الرضا ت ٢٠٣ هـ .
- ٩ - محمد بن علي الجراء ت ٢٢٠ هـ .
- ١٠ - علي بن محمد الهادي ت ٢٥٤ هـ .
- ١١ - محسن بن علي العسكري ت ٢٦٠ هـ .
- ١٢ - محمد بن الحسين المهدي و ٢٥٥ هـ . لا يزال حياً في فترة غيبته الكبرى .

و يستدل الإمامية على صحة هؤلاء الأئمة الاثني عشر بمصوص ذكرت في كتب الحديث وكتب الإمامة، تضمن بعضها النص على الاثني عشر، وبعضها النص على كل فرد بحصوه .

ومن هذه المصوص ما هو متواتر نطقاً، ومنها ما هو متواتر معنى

والمبدأ يستحصى بها ان معرفة الإمام سم النص السادس على للاحق، ويشترط الإمامية في الإمام أن يكون معصوماً، يقول أستاذنا المظهر «يرتد من الإمام كل شيء يجب أن يكون معصوماً من جميع الرذائل والمواحيش ما ظهر منها وما بطن من من الظهور إلى الموت، عمداً وسهواً.

كما يجب أن يكون معصوماً من السهو والخطأ والسهو

لأن الأئمة حفظه لشرع والقوامون عليه ، حالهم في ذلك حال  
النبي (ص)

والدليل ان الذي اقتضانا أن نعتقد عصمة الأنبياء هو نفسه  
يقتضي أن نعتقد عصمة الأئمة بلا فرق<sup>(١)</sup>.

«وفي هدي آية ﴿إني جاعثك لئاس إماماً قال ومن ذريتي  
قال لا بد عهدي لظالمين﴾ يكون نص تعيين الإمام هو نفسه  
دليل أنه معصوم ، لأن الإمامة - كما هو صريح الآية - عهد الله  
لذي لا يعهد به لظالم

والى حد يشير الإمام رس (عبد بن ع) بقوله (الإمام من  
لا يكون إلا معصوماً ، وليس العصمة في طاهر الحقة  
فتعرف ، ولذلك لا يكون إلا متصوفاً).

وستدلنا أيضاً بآية التطهير ﴿إنا يريد الله ليذهب عنكم  
الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً﴾ ، بقريب أن المراد من  
الرجس الذنوب ، ذلك أن «الرجس» العذر حساً ومعنى ،  
ويطلق على ما يستفح في لشرع وله نص لشيعة<sup>(٢)</sup>

والمراد بـ (أهل البيت) علي وذو طه وأحسن وأحسين ،  
لحديث الكساء مروى عن أم سلمة (رض) اقلت بولت هذه  
لاية في بيتي ﴿إنا يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت

(١) م س ، ٢٠٣

(٢) معجم المفرد القرآن الكريم ، مادة : رجس

ويظهركم تطهراً﴾ وفي البيت مبهمة: جبريل وميكائيل وعلي  
وحاطمة والحسن والحسين (رض) وأنا على باب البيت.

قبت: ألسنت من أهل البيت؟

قال (ص): إنك إني خير، إنك من أزواج النبي<sup>(١)</sup>.  
ولحديث المصنف لعمري في صحيح مسلم ٢١/٧ ما  
برئت هذه الآية ﴿مقل تعالوا ندع أبناءنا وأبناءكم ونساءنا  
ونساءكم﴾. دعا رسول الله علياً وحاطمة وحسناً وحسيناً،  
فقال: «لهم هؤلاء أهلي»<sup>(٢)</sup>.

ويوحدة العلاك نعم الآية بمؤدّها سائر لأئمة اتسعة<sup>(٣)</sup>.

ومما ينبغي أن يشار إليه هنا ما عرفت به الإمامية واشتهرت  
مما له ارتباط بعقيدة التوحيد أمثال: نظرية البدء في علم الله  
تعالى، ونظرية الاختيار في إرادة الإنسان.

وذلك لأنها - وبخاصة نظرية البدء - وقعت موضع سوء  
الفهم عند غير الإمامية، فذهبوا إلى أن الاعتقاد بها يستلزم نسبة  
الجهل إلى الله تعالى،

١ - البدء:

من معاني نطق البدء في لغتنا العربية الظهور، أي يرد به

(١) الأصول العامة ١٥٥ نقلاً عن الدر المشور ١٩٨/٥.

(٢) الأصول العامة ١٧٥

(٣) خلاصة علم الكلام ٣١٨ - ٣١٩

ظهور الشيء عن خفاء وكتمان، أي عن وجوده سابق، لا عن عدم.

يقال: بدا لي من أمرك بدء، أي ظهر لي.  
ومنه ما في الآيات التالية:

- ﴿بِئْسَ بَدَأَ لَهُمْ مَا كَانُوا يَخْفَوْنَ مِنْ قَبْلُ﴾ [الأنعام/ ٢٨].

﴿فَلَمَّا ذَاقَا شَجِرَةَ بَدَتْ لَهُمَا سَوْآتُهُمَا وَطَفَفَا بِحُصْنَيْهِمَا مِنْ رَرَقِ الْجَنَّةِ﴾ [الأعراف/ ٢٢]

﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَبْذُرُونَ وَمَا تَكْتُمُونَ﴾ [المائدة/ ٩٩]  
ومنه أيضاً ما في الحديثين:

(إنه أمر أن ينادي الناس بأمره) أي يظهره لهم.

- ﴿مَنْ يَبْدِ صَفْحَتَهُ نَقِمُ عَلَيْهِ كِتَابَ اللَّهِ﴾ أي من يظهر لنا فعله الذي كان يحفيه أقمنا عليه الحجة.

ومنه أيضاً قول عمر بن أبي ربيعة:

بدا لي منها معصم حين جئت

مرت وكف خصم زينت بستان

أي ظهر لي معصمها الذي كان مخفياً قبس رميها  
لجمراته.

وهذا المعنى اللغوي لمذكور هو الذي يلتقي ومعنى البدء الاصطلاحي كما سيأتي عن قريب

واصطلاحاً عرّف البدء بأنه: ظهور أو إبداء في القضية

الموقوف، ولأن البدء يرتبط بنوع من أنواع انقضاء وهو القضاء الموقوف، وهو ما يعرف بالانقضاء غير المحتوم أيضاً، يتوقف بوضوحه وبيان المقصود منه على بيان أقسام النضاء، فنقول:  
ينقسم النضاء الإلهي إلى قسمين: لمحتوم ولموقوف (المشروط).

١ . لقضاء المحتوم، وقد يسمى (المزم) أيضاً، ويحدث في خطين أو نوعين، هما.

أ - النضاء الذي اختص به الله تعالى، فلم يطلع عليه أحداً من خلقه.

ب - القضاء الذي أخص الله تعالى أنبياءه وملائكته بأنه سبق حتماً.

٢ - انقضاء الموقوف (المشروط).

وهو القضاء الذي أخص الله تعالى أنبياءه وملائكته بأن وقوعه في الخارج موقوف على أن لا تتحقق مشيئة الله تعالى بخلافه، أي أن وقوعه مشروط بعدم تحقق المشيئة الإلهية بخلافه.

ويعد أن عرهما أقسام انقضاء، بقول في علاقة البدء بالانقضاء.

. بالنسبة إلى لقضاء المحتوم من النمط الأول الذي اختص به تعالى واستأثر بعلمه، فإنه من المحال وقوع البدء

في ، وذلك لأن وقوع البدء فيه يبرم منه شئير في علمه تعالى ، وهو محذور .

- وكذلك بالنسبة إلى النمط الثاني من القضاء المحتوم - وهو الذي أطلع الله عليه أنبياءه وملائكته ، وأخبرهم بأنه سيقع حتماً - فإنه من المحال أيضاً وقوع البدء فيه ، ودبت لأن وقوع البدء فيه يبرم منه أن يكذب الله نفسه ، وبكذب أنبياءه وملائكته ، تعالى الله عن ذلك .

- وبالنسبة إلى القسم الثاني (القضاء الموقوف) فهو الذي يقع فيه البدء

فمن المصير إلى راء قل : (سمعت أنا جعفر) يقول : من الأمور أمور محتومة كائنة لا محالة .

ومن الأمور أمور موقوفة عند الله يقدم منها ما يشاء ويمحور ما يشاء ، ويثبت منها ما يشاء ، لم يطلع على ذلك أحداً يعني الموقوفة .

فإن ما جاء في الرس فهي كائنة لا يكذب الله ولا رسه ولا ملائكته

ورواية المصير وأمثالها أفادت هذا من الآية الكريمة

﴿يخبر الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب﴾ [الرعد ٣٩]

وهذا يعني أن مصدر فكره لبدء هو الآية المذكورة ، وبخاصة أن الآية جاءت في سياق وعقيب آية هي قريبة على أن موضوع آية المحو والإثبات هو القضاء .

وهي - أعني الآية التي قبلها - ﴿وَشَدَّ أَرْسَنَ رَسُولًا مِّنْ قَبْلِكَ وَجَعَلْتَ لَهُمْ أَرْوَاجًا وَذَرِيَّةً وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَنْ يَأْتِيَ بِآيَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ، لَكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ [الرعد، ٣٨]  
وقريئتها بما في قوله: (لكل أجل كتاب)

فصرف موضوع الآية أو تأويله بغير انقضاء، كما جازول أكثر من مفسر غير مسلم.

لأنه يتطلب إبطال قرينة الآية المذكورة وإثبات الموضوع الأويبي لمذهب بما لا يقل الرد، وهذا غير مأتى<sup>(١)</sup>

وبقرينة هذه بقريته يكون المخلص من مضمون الآية أن الله سبحانه في كل وقت وأجل كتاباً، أي حكماً وقضاء، وأنه يمدحو ما يشاء من هذه الكتب والأحكام والأقضية، ويثبت ما يشاء، أي يعيّر لقضاء الثالث في وقت فيصع في الوقت الثاني مكانه قضاء آخر.

يكن عبده بالسبب إلى كل وقت قضاء لا يتغير ولا يقبل المحر والاثبات، وهو الأصل الذي يرجع إليه لأقضية الآخر، وتثبت ما، فيمحو ويثبت على حسب ما يقتضيه هر<sup>(٢)</sup>

(١) لمعرفة شيء من الموضوعات التأويلية يرجع إلى (الميرزا) و (البحر المحيط) في تفسير آية المحو والاثبات، وعند ذلك سيروى المراجع التكرير أنها اجتهادات شخصية لم سند إلى برهان  
(٢) (الميرزا) ٣٧٦/١١.



ويخلص من هذا كله إلى أن البدء عند الإمامية هو بمعنى  
الإظهار والإبداء، فهو يطابق المعنى اللغوي المذكور لكلمة  
البدء، وهو المظهر بعد الحفاء.

وذلك أن الله تعالى يظهر من علمه الخاص به، لقضاء  
المحتوم لشيء عند تحقق شرط وقوعه إذا كان في علم تعالى  
أن شرطه سيقع، أو عند عدم تحقق الشرط إذا كان في علمه  
تعالى أن الشرط لن يتحقق.

وكيف جاء في روايات أهل البيت وأتباعهم من الإمامية ما  
يدل على البدء جاء أيضاً في روايات الصحابة وأتباعهم من  
أهل السنة ما يدل على البدء ومنه:

١ ما رواه البخاري بإساده عن عبد الرحمن بن أبي  
حمزة: «أن أبا هريرة حدث أنه سمع رسول الله (ص) يقول: إن  
ثلاثة في بني إسرائيل أحرص وأقرب وأعمى: بدء الله أن يبتليهم  
بعث إليهم ملكاً فأتى الأبرص فقال: أي شيء أحب إليك  
لج»<sup>(١)</sup>.

وجاء في تعنيقة الناصر على قوله (بدأ) ما نصه: «أي سبق  
في علم الله فأراد إظهاره».  
وهو البدء الذي يقول به الإمامية تعاماً

---

(١) صحيح البخاري باب ما ذكر عن بني إسرائيل ج ٤، ص ٢٢٩ ط  
المصرية.

٢ - ما رواه الترمذي عن مسيمان «قال، قال رسول الله (ص) لا يرد القضاء إلا الدعاء، ولا يزيد في العمر إلا البر»<sup>(١)</sup>.

٣ - ما رواه ابن ماجه عن ثوبان «قال قال رسول الله (ص) لا يزيد في العمر إلا البر، ولا يرد القدر إلا الدعاء، وأن الرجل لحرم الرزق يحطه بعمله»<sup>(٢)</sup>.

٤ - ما روي عن عمرو ابن مسعود وأبي رائل في دعائهم: «إني كنت ككتبتني في السعداء فأثنتي فيهم، و في لأشقياء فأسحتني منهم»<sup>(٣)</sup>.

٥ - ما روي عن ابن عباس: أن الله لوحاً محفوظاً، الله تعالى فيه في كل يوم ثلاثمائة وستون نظرة، يثبت ما يشاء ويمحو ما يشاء»<sup>(٤)</sup>.

٦ - ما روي عنه أيضاً «الكتاب الثامن كتاب يمحو الله ما

(١) البيهقي ٥٥ عن سنن الترمذي باب ما جاء لا يرد القدر إلا الدعاء ٣٥١/٨.

(٢) م. د. عز سنن ابن ماجه، باب القدر ٢٤/١٠ ورواه الحاكم في المستدرک ومصححه، ولم ينقله الذهبي ٤٩٣/١ ورواه أحمد في مسنده ٢٧٧/٥، ٢٨١/٢٨٢.

(٣) البحر المحيط ٢٩٨/٥.

(٤) المصنوع نفسه.

يشاء فيه، وكتب لا يعثر، وهو علم الله والنصاء المحرم،<sup>(١)</sup>

٧ - وهي الحديث عن أبي لرداء أنه تعالى يفتح الذكر في ثلاث ساعات بغير من الدين، فيعظم ما في لكتاب الذي لا يضر فيه أحد غيره فيمحرم ما يشاء ويثبت ما يشاء<sup>(٢)</sup>.

٨ - قول مروي ما في لروح محفوظ خرج من لعب لإحاطة بعض الملائكة فيحمل السديد، وإحاطة الخلق بجميع علم الله تعالى، وما في عنده تعالى من نهي لأشياء لا يدل<sup>(٣)</sup>.

٩ - ما رواه البخاري من قصة المعراج، وهو طويل، وما يرتبط منه بمرصوعنا هنا قوله «فأبى إلى ما أرى حتى خمسين صلاة على أمك كل يوم وليلة»

وقوله الآخر الذي جاء بعد قص مراجعة بيت محمد(ص) للنبي موسى(ع). «يردد اسمي محمد(ص) على اختيار دعائي يسأله تخفيف عدد الصلوات المكتوبة

وقول الحارث: يا محمد

قال: ليك وسعديك.

قال إنه لا يدل لقول لذي كف فرضت حديث هي أم

---

(١) حاشية الجمل ٥٧١/٢

(٢) ج. م

(٣) ج. م

الكتاب، فإن فكل حصة بعشر أمثالها، وهي خمسون في أم الكتاب، وهي خمس حليك»<sup>(١)</sup>.

وبهم دلالة الحديث على ابتداء صراحه مما عطفه عليه مؤلفو الكتيب لصادر عن إدارة مجلة (الأهرار) المصرية المعنون - (الإسراء والمعراج) إعداد لخص من الأعضاء، والقسم الخاص منه بالمعراج أحده الشيخ توفيق إسلام يحيى، قال - تحت عنوان (شرح الحديث) في ص ٧٠ - ما نصه: «ما الحكمة في أنواع المراجعة مع موسى عليه السلام دون غيره من الأنبياء، وكيف جاز وقوع التردد والمراجعة بين محمد وموسى عليهما الصلاة والسلام

أجيب. بأن موسى (ع) كان أول من سبى إليه حين فرغت الصلاة، فجعل الله ذلك في قلب موسى (ع)، ويتم ما سبق من علم الله تعالى من أنها خمس في العمل وخمسون في الثواب

وجاز وقوع التردد والمراجعة لعلمهما أن التحديد الأول غير واجب قطعاً، ولو كاذب واجباً قطعاً لما كان يقبل لتحييف ولا كان البيان بفعال ذلك»  
ومنه أيضاً

ما جاء في دعاء ليلة انصرف من شعبان المعروف عند أهل

---

(١) ابهاري ٢٦٥/٩ - ٢٦٨ باب قوله وكلم الله موسى تكليماً ط  
المصرية

السنة: (لهم إن كنت كتبتني عندك هي أم الكتاب شيئاً أو محروماً، أو مفترأ علي في الورق، فمخ المهم بمضلك شذاري وحرمانني ونشير رقي، فثبت قلت وقولك الحق بمحور لله ما يشاء وبثبت رعتده أم الكتاب<sup>(١)</sup>)

وقد هاجم الشيخ محمد كنعان مؤلف (مواهب الجليل) هذا الدعاء هجوماً عنيفاً وقال: «لا يجزر الدعاء به لأن ما سبق تقديره لا تدل له»

أقول لو صح الاعتماد على هذا لدعاء فنقد الشيخ كنعان يتم بناء على تفسير (أم الكتاب) بالأصل الذي لا يتغير منه شيء، وهو ما كتبه الله تعالى في الأزل، كما جاء في تفسير الجلالين<sup>١</sup>، وكما هو المشهور، وأرى في الدعاء أن لمحور والإثبات يقع فيه.

أم على مثل قول من عطية بأن أصوب ما يفسر به (أم الكتاب) أنه ديوان الأمور، محدثة التي قد سبق في انقضاء أن تدر وتمحى أو تبت<sup>(٢)</sup>. أو أن المقصود في الدعاء الاستشهاد بالآية الكريمة في أن هناك محوراً وإثباتاً، وليس هو له (أم الكتاب) من موضح الشاهد أو الاستشهاد، وإنما ذكر لأنه تمة الفقرة من الآية الكريمة

(١) مواهب الجليل من تفسير الفيضاني ٢٨٨ ط

(٢) انظر هامش حاشية المجلس ٥٧٤/٢

(٣) البحر المحيط ٢٩٩/٥.

فلا يتوجه نقد كعدن، ويبقى لدعاء ذالاً على البداء.

وأولى من ذلك أن يقول: إنه ورد في القرآن الكريم ما يدل على البداء المروي عن أهل البيت (ع)، كما في الآية الكريمة ﴿الآن خفف الله عنكم وعسى أن يكون بكم ضعفاً﴾ فإن الآية قد تفسر بأن الله تعالى حينما قال ﴿يا أيها النبي حرض المؤمنين على القتال إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين وإن يكن منكم مائة يغلبوا ألفاً من الذين كفروا بأنهم قوم لا يفقهون﴾<sup>١</sup> إنه لم يكن يعلم بأن في المسلمين ضعفاً يسعهم من أن يقابل المشركون منهم لمائتين من الكافرين، والمائة الأنف، ثم علم بعد ذلك فحذف عنهم بما أنزله من قوته تعالى ﴿وإن يكن مائة صابرة يغلبوا مائتين وإن يكن منكم ألف يغلبوا ألفين بإذن الله والله مع الصابرين﴾

لكن هذا لا يصح بأي وجه من الوجوه لأنه يستلزم نسبة الجهل إليه تعالى عن ذلك علواً كبيراً.  
وعليه:

لا يتأتى أن يفسر قوله تعالى (علم) بما يدعي شهة لجهل المشار إليه إلا في ضوء البداء.

بمضى أن الله أبدى وظهر ما كان يكنه من علمه الخاص الذي لم يطلع عليه رسوله (ص) فاستبدت بالأمر أمراً

ومن البداء لقرآني أيضاً ما جاء في قصة بدء النبي لإسماعيل حيث قال تعالى: (فلما بلغ معه السعي قال يا بني إني

أرى في العنّام أني أذبحك فانظر ماذا ترى قد يا أنت فعل ما  
تؤمر ستجدي إن شاء الله من لصابرين فلما أسلما وتمه  
لحجين، ونديناه أن يا إبراهيم قد صدقت رؤيا إن كنت كذلك  
تجزى المحسبين. إن عد لهم ليلاء الميين وعديتاه بدبح  
عظيم).

فاسوحي (ياثرويا) كان بالبدح ثم تغير البدح إلى الفداء،  
وهذا لا يتأتى توجيهه إلا على القول بالبداء، وهو واضح.

وما: ما هي قصة قتل الحصر العلام هي قوله تعالى  
﴿وَأَمَّا أَنْفَلَامُ فَكَانَ بِوَاهِ مُؤْمِنِينَ فَحَسَبْنَا أَنْ يَرْهَقَهُمَا طَعِيناً  
وَكُفْرًا﴾.

يقول البصاوي: «وإنما حشي ذلك لأن الله تعالى  
أعلمه»<sup>(١)</sup>

ويقول الهادي الريدي: «نه لو لم يقتل (الحصر العلام)  
لعاش (العلام) قطعاً حتى يرهق أبويه طعيناً وكفراً كما أخبر  
عنه الله عز وجل»<sup>(٢)</sup>.

فلو لم يقتل بالبداء هنا لاستمر الأمر بتغير عنده تعالى عز  
ذلك وفيما يترتب على الإيمان بالبداء من آثار اعتقادية وعلمية  
يقول الأستاذ السبد الخوئي «وإنما يكون في انقضاء

(١) تفسير السملري ٣٩٢.

(٢) الزبيد ١٧٩

الموقوف المعبر عنه بسبح المحر والإثبات .

والالتزام بجواز الداء فيه لا يستلزم سبب الجهل إلى الله سبحانه ، وليس في هذا لالزام ما نافي عظمته وحلاله

فالقول بالداء هو لا اعترف نصريح بأن لعالم تحت سلطان الله وقدرته في حدوثه وبقائه ، وأن إرادة الله نافذة في الأشياء أزلاً وأبداً .

بل وفي القول بالداء ينصح لمارق بين لعلم الإلهي وعلم المخلوقين .

فعدم المخلوقين - وإن كانوا أساء أو أوصياء - لا يحيط بما أحاط به علمه تعالى ، فإذن بعضاً منهم وإن كان عالماً - بشيئ من إياه - بجميع صوائف الممكنات لا يحيط بما أحاط به عدم الله المحرور الذي استأثر به لنفسه ، فإنه لا يعلم بمشيئة الله تعالى - لوجود شيء - أو عدم مشيئته إلا حيث يخبره الله تعالى به على نحو الحتم

والقول بالداء يوجب انقطاع العدد إلى الله وطبقة إجابة دعائه منه ، وكافية مهماته وترويقه المصحة ، وبعبارة من لمصية

فإن إنكار الداء والالزام بأن ما جرى به قلم التقدير كثر لا محالة - وإن استثناء - يلزمه بأس المعتمد بهذه العقيدة عن إجابة دعائه ، فإن ما يطلبه ، صر من ربه ، كان قد جرى قلم التقدير بإتمامه فهو كثر لا محالة ، ولا حاجة إلى الدعاء



والنوس، وإن كان قد جرى لقدم بحلافه لم يقع أبداً، ولم يقع بعده ولا التصريح، وإذا يئس العبد من إجابة دعائه ترك التصريح لحالقه، حيث لا فائدة في ذلك.

وكذلك الحال في سائر العبادات، والصدقات التي وردت عن المعصومين (ع) أنها تزيد في العمر أو في الرزق أو غير ذلك مما يظلمه العبد.

وهذا هو سر ما ورد في روايات كثيرة عن أهل البيت (ع) من الاهتمام بشأن البداء.

فقد روى الصدوق في كتاب (التوحيد) بإسناده عن ردة عن أحدهما (يعني الإمامين باقر وصادق)، قال (ع): «ما عهد الله - عز وجل - بشيء من البداء»

وروى بإسناده عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله (ع). قال: «ما عهد الله - عز وجل - بشيء حتى يأتيه ثلاث حصائل.

- الإقرار بالعبودية

- وخلع الأبدان.

- وأن الله يهزم ما يشاء ويؤخر ما يشاء».

ولسر في هذا الاهتمام أن إنكار البداء يشترط بالنتيجة مع لقول بأن الله غير قادر على أن يغير ما جرى عليه قلم التقدير. فعلى الله عن ذلك عبثاً كبيراً.

فإن كلا القولين يؤسس العبد من إجابة دعائه، وذلك

يوجب عدم توحده في صباه إلى ربه<sup>(١)</sup>.

هذه هي حقيقة عقيدة البداء عند الشيعة الإمامية مأخوذة من أحاديث أهل البيت التي هي - بدورها - استمدت هذه النظرية من القرآن الكريم، وبها (أعني أحاديث أهل البيت، ما يماثلها في المروي عن طريق أهل السنة.

وهي - كما رأيت - اعتقاد سليم لا سبة فيه للجهر إلى الله تعالى بل أن عدم الأخذ به أو إنكاره يؤدي إلى سبة المعجز إلى الله تعالى من ذلك علواً كبيراً

ولأكثر تفصيلاً وبياناً يرجع إلى كتاب (خلاصة عدم الكلام).

## ٢ - لا اختيار:

وهو - كما قدم - لنظرية الإمامية في حرية إرادته لإنسان، وسموها (لأمر بين أمرين) إفادة من لكلمه المأثورة عن الإمام الصادق (ع)، (لا جبر ولا تفويض ولكن أمر بين أمرين)<sup>(٢)</sup>، وسموها لإمام الهادي (ع) في رسائله في (الرد على أهل الجبر والتفويض) المذكورة في كتاب (تحف العقول) ب (العدل) و (المؤنة بين المعتزليين)

ويريدون بالاختيار: أن أفعال الإنسان لإرادته تصدر عن

---

(١) البيان، ١٤ - ٤١٥

(٢) التوحيد للصادق ٣٦٢

الإنسان باختياره من غير جبر ولا إكراه، فإن شاء فعل، وإن لم  
يرد به يفعل.

وعني لفرقت نفسه ساثر الإنسان أفعاله بالقوة والقدرة التي  
حدها الله فيه

فإذا استندت الأفعال إلى قوة الإنسان وقدرته المباشرة  
لفعل كانت من الله تعالى، لأن الله قادر على أن يسلب الإنسان  
القوة التي أقدره بها على لفعل فلا يستطيع الإتيان به، وقادر  
على أن يحيي له السبيل إلى لفعل فيفعله.

وإن استندت لأفعال إلى إرادة الإنسان واختياره كانت من  
الإنسان لأنه إن أراد وحدث وقع لفعل، وإن لم يرد ولم يحدث  
لم يقع الفعل

والله تعالى لم يسلب الإنسان إرادته فليكون الإنسان محبوراً  
على الفعل أو راء، بحيث تتحرك أفعاله الإرادية على واقعها  
بهي أفعال غير إرادية لا دخل للإنسان في وجودها وحدوثها

كما أنه تعالى لم يترك الإنسان بحيث لا تدحر له هي فعله  
حتى يرددة التشريع، فتكون أفعاله بحرية وشهه لا علاقة له  
الله إطلاقاً

ويبين آخر:

إن أفعال الإنسان غير الإرادية كمشائته وموود وسيره في  
مختلف مراحل تكوينه، ووجوده من مني بمنى ثم تطوراته جسيماً  
فوصيماً فاشتتاً فاصماً فاشاً فكهلاً فشيخاً، إلى أن يموت.

خاصة لإرادة الله لتكويته ، أمره التكويني (كن فيكون)  
وأفعد الإنسان لإرادة على اختلاف إعاطها السلوكية  
خاصة لإرادة الله لتشريعية وأمره ونواهيه الشرعية  
والمرق بين إرادتين في التأثير وتحقيق فعل  
إن الإرادة التكوينية علة تامة لوقوع الفعل ، فعند تصفها  
بالفعل مع توافر شروط التأثير والإيجاد لا يختلف الفعل عن  
الوقوع والحدوث بحال من الأحوال .

أما الإرادة التشريعية فمست علة تامة لوقوع الفعل ، وإنما  
هي جزء من أجزاء لعل لوقوع الفعل ، وليست هي الجزء  
لأخير الذي به منه لعل فيصدر عنها الفعل ، وإنما الجزء  
لأخير الذي تتم به لعل فيصدر عنه الفعل هو إرادة الإنسان ،  
فإن أراد الإنسان الفعل تمت لعل ووقع الفعل ، وإن لم يرد لا  
مع

ويتميز بحر

ب. الله أراد وقوع الفعل المأمور به شرعاً وردد عدم وقوع  
الفعل المهي عنه شرعاً ، ولكن لأن إرادته تعالى هنا إرادة  
شرعية لا كونه ، فترك تصديه العنه لاختيار الإنسان .

وذلك ليصح ، بتكليف ويحسن لحساب وما يترتب عليه من  
ثواب أو عذاب

ومن هنا سميت (الاختيار) بلزوم وجود عصر الاختيار في  
تحقق الفعل الإرادي من الإنسان

ويدل عليه من أحاديث أهل البيت (ع)<sup>(١)</sup>

م عن الإمام الصادق (ع) (ر) الله عز وجل خلق الحق فعبد ما هم سائرون إليه، وأمرهم وبهاهم، فما أمرهم به من شيء فقد جعل بهم المسيل إلى الأحد به، وما نهاهم عنه من شيء فقد جعل لهم السيل إلى تركه، ولا يكذبون أحد من تاركين إلا بإذن الله)<sup>(٢)</sup>

م ما عه أيماً (قل رسول الله (ص) من رحم أن الله نبارك وتعالى يأمر بالأسوة ولفحشاء فقد كذب على الله، ومن رحم أن لحير وشر يعير مشيئة الله عند أخرج الله من معصاه، ومن رحم أن لمعاصي يعير قوا، الله فقد كذب على الله)<sup>(٣)</sup>

وهذه العقيدة، الإمامية (عقيدة الاحتيار) تقع وسطاً بين عقيدتي الحبر التي تسبب فعل الإنسان مطلقاً إلى الله فتسبب لإنسان حرية الإرادة، وعنده التفويض التي تنسب تدخل قدره لإنسان التي هي من الله وتنسب ردة لله التشريعية وذلك بسنن الفعر للإنسان مطلقاً.

وهذا العقيدة لرابعه في المسألة التي تتمثل في نظريه لكسب، وهي تتأرجح بين أن تقع وسطاً بين العقيدتين لمتقابلتين الحبر والتفويض، وأن تعد مراحاً من الحبر مطوراً

(١) التوحيد ٢٦١ - ٢٦٢.

(٢) المصدر نفسه

جاء في كتاب (العقيدة الوسطية) لاسي بيمية ما نصه  
 «للعبد قدرة وإرادة ودفع وهبه لله به، لتكرر أفعاله منه حقيقة  
 لا محاذراً، فهي من العبد كسباً ومن الله خلقاً»<sup>(١)</sup>.

وفي كتاب (مقالات الإسلاميين) للأشعري «واختلف  
 الحنابلة في معنى القول إن الله حائق، فقالوا: معناه أن الله  
 حائق أن الفعل وقع منه بقدرة قديمة، فإنه لا يفعل بقدرة  
 جديدة إلا خال».

ومعنى الكسب أن يكون الفعل بقدرة محدثة، فكل من  
 وقع منه الفعل بقدرة قديمة فهو فاعل حائق، ومن وقع منه  
 بقدرة محدثة فهو مكتسب»<sup>(٢)</sup>.

فمعنى لاكتساب أو لكسب أو كسب العبد هو أن لعبد  
 يد حسنة يحرم والله يخلق لمعل فيه»<sup>(٣)</sup>.

فالعبد عندما يختار الفعل (صحة كـ أو معصية) وتعلق  
 إرادته به يخلق الله لفعل في العبد بقدرة تعالى التي يحدثها به  
 مقدرة للاختيار.

وبقدرة الكسب بالأمر بين الأمرين (لاختيار) ينتهي إلى  
 الصدق المبني.

(١) ص ٦٣

(٢) ص ٥٣٨ - ٥٣٩.

(٣) ويشار الحق على الحل ٣١٧.

إن الإماميين يذهبون إلى أن الإنسان هو الذي يحرار الفعل ويخلقه، ولكن بالقوة والصدرة الإنسانية التي منحها الله إياه

إن أهل السنة يذهبون إلى أن الإنسان هو الذي يحرار الفعل أيضاً، إلا أن الله تعالى هو الذي يحرره عن طريق خلق القدرة الحادثة فيه المقاربة للاختيار

ويمقارته مع الجبريين ينتهي إلى العارق التالي

إن كلاً من الجبريين والكسبيين يذهب إلى أن الفعل من خلق الله تعالى، إلا أن المجرة يقولون بقدرة الله القديمة

والكسبيين يرون أنه باقدرة الحادثة ليس بحقيقة الله هي لعبه عند اختياره لفعل

ومن هذا رأي غير واحد من المؤلفين الكلاميين أعتدوا لتأليف بالكسب من المحيرة

ويشيع هذا بشكك بدرر في مؤلفات الإمامية الكلامية بعضهم على أن الأشعة «جبريون».

لنوقوف على المزيد في المسألة بياناً وتفصيلاً يرجع إلى كتابنا (خلاصة علم الكلام).

ومن معتقدات الإمامية التي ينبغي لوفوف عندها لتحلية حقيقتها ودرن رافعها الاعتراف بعينية لإمام اثاني عشر محمد بن الحسن، وبأن المهدي المنتظر الذي بشرت به الأديان الإلهية

وبعده أن تثبت وقوع هذا الموضع بتطابق من البداية فنقول:

١ - فإن فكرة المهدي بوصفه القائد المنتظر لتغيير لعالم إلى الأفضل قد جاءت في أحاديث الرسول الأعظم (ص) عموماً، وفي روايات أئمة أهل البيت خصوصاً، وأكدت في نصوص كثيرة بدرجة لا يمكن أن يرفى إليها لشك، وقد أحصى أربعمائة حديث عن النبي (ص) من طرق إخراجات من السنة، كما أحصى مجموع الأخبار الواردة في الإمام المهدي من طرق الشيعة والسنة فكانت أكثر من ستة آلاف رواية، وهذا رقم حصاني كبير لا يتوفر نظيره في كثير من قصائد الإسلام البديعية التي لا يشك فيها مسلم عادة<sup>(١)</sup>

٢ - وكما أثبتت الروايات المتواترة تواتراً عالياً جداً فكرة المهدي المنتظر كعقيدة إسلامية أوجبتها السنة الشريفة، ألبس أيضاً - ويتواتر حاله كذلك - أن هذه لفكرة متحسدة في شخص محمد بن الحسن الإمام الثاني عشر من أئمة أهل البيت (ع).

وتتمثل هذا في مئات الروايات الواردة عن رسول الله (ص) ولأئمة من أهل البيت (ع) والتي تدل على تعيين المهدي وكونه من أهل البيت، ومن ولد فاطمة، ومن ذرية الحسين، وأنه التاسع من ولد الحسين، وأن الحنفاء اثنا عشر

---

(١) بحث حول المهدي ٦٣ - ٦٤.



فإن هذه الروايات تعدد تلك المأثرة العامة ونشخصها في الإمام الثاني عشر من أئمة أهل البيت.

وهي روايات سعت درجة كبيرة من الكثرة والانتشار، على الرغم من تحفظ الأئمة (ع) واحتياطهم في طرح ذلك على المستوى العام وقاية للحلف لصالح من الاعتين أو الإجهاز السريع على حياته<sup>(١)</sup>.

يضاف إلى تلك الروايات الحديث الذي مر آنفاً مستنداً به على شرعية مذهب أهل البيت، وهو حديث الأئمة من قریش الناصر على أنهم ثنا عشر إماماً.

فإن هذا الحديث أنشرف المروى عن النبي (ص) الذي ينص فيه على أن الأئمة من بعده (ص) أو بحلف، أو الأمر له على اختلاف متن الحديث في طرقه المختلفة - قد أحصى بعض المؤلفين رويته في ثمانين من مائتين وسبعين رويته، مأخوذة من أشهر كتب الحديث عند الشيعة والسنة، من في ذلك البخاري ومسلم والترمذي وأبو داود ومسنده أحمد ومسندك لحاكم على الصحيحين

ويلاحظ - ها - أن البخاري الذي نقل هذا الحديث كان معاصراً للإمام لجوار والإمامين المهدي والعسكري، وفي ذلك معزى كبير، لأنه يبرهن على أن هذا الحديث قد سجل عن

---

(١) م من ٦٥

الاثني (ص) قبل أن يتحقق مضمونه وتكتمل فكرة الأئمة الاثني عشر فعلاً

وهذا يعني أنه لا يوجد أي مجال للشك في أن يكون من الحديث متأخر بالواقع الإمامي الاثني عشري وبمعكاً له، وما دما ملك السيل السامي على أن الحديث المذكور سبق استسلسل آثاره للأئمة الاثني عشر، وضبط في كتب الحديث فل يكامل وضع الإمامي الاثني عشري. أمكننا أن نتأكد من أن هذا الحديث ليس انعكاساً بواقع وإنما هو تعبير عن حقيقة دينية نطق بها من لا يظن غير هوى، فقل إن الحنفاء بعدي إثن عشر، وجاء لواقع الإمامي الاثني عشري بتداء من الإمام علي وانتهاء باسمهدي ليكون التطبيق الوحيد المعقول لذلك الحديث السوي الشريف<sup>(١)</sup>.

٣ - وعندما ينبغي أن الأئمة اثنا عشر إماماً بدلالة عدد الحديث وأنه لا ينطوي هذا العدد إلا على خمسة أهل بيت الاثني عشر، ثم وبقرينة الأحاديث الأخرى المتواترة التي تقول إن اسمهدي هو من أهل بيت من ولد علي ودعامة، وأنه حاتم الأئمة الاثني عشر نعين أن يكون هو محمد بن الحسن

٤ - وأيضاً يستفاد من هذا الحديث الشريف (حديث الأئمة اثن عشر) أن تعيين هؤلاء الاثني عشر حنفاء سبي(ص)،

---

(١) م من ٦٦

يستمد منه أنهم هم المصطفون أوصياء لرسول الله (ص)، في  
حط الاصطفاء الإلهي.

د الاصطفاء - كما يعرف القرآن عنه - صاهرة دينة بدأت  
من آدم وختمت بشيئا محمد (ص)

يقول الشيخ كشاف العطاء: إن الإمامة تعتقد أن الله  
سبحانه لا يحلي الأرض من حجة على بعد من نبي و  
وصي، طاهر مشهور أو غائب مسور، وقد نص النبي (ص)  
[لعلي بالإمامة] ووصي (علي) إلى ولده الحسن ووصي  
الحسن أخاه الحسين، وهكذا إلى الإمام الثاني عشر المهدي  
المنتظر

وهذه سنة الله في جميع الأنبياء من آدمهم إلى خاتمهم  
وقد ألف جم غفير من أعظم علماء الدين مؤلفات عديدة  
في إثبات الوصية، رها أما أوردت أسماء المؤلفين في الوصية  
من القرون الأولى و مصدر لأول قبل انقول الرابع  
- كتاب الوصية لهشام بن الحكم المشهور  
- الوصية للحسين بن سعيد.  
- الوصية لحكم بن مسكين  
- الوصية لعلي بن الحسين بن الفضل.  
- كتاب الوصية لإبراهيم بن محمد بن سعيد بن هلال  
- الوصية لأحمد بن محمد بن حديد الرقي صاحب  
محاسن

- الوصية للمزارح الجليل عبد العزيز بن يحيى الجلودي

وأكثر هؤلاء من أهل القرن الأول والثاني  
أم أهل القرن الثالث فهم جماعة كثيرة أيضاً  
- الوصية لعلي بن رثاب،

- الوصية لمحمد بن المستفاد.

- الوصية لمحمد بن أحمد الصابوني.

- الوصية لمحمد بن الحسن بن فروج

كتاب الوصية والإمامة للمؤرخ لثبب انجمن علي بن  
الحسين المسعودي صاحب مروح الذهب.

- الوصية لشيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي

- الوصية لمحمد بن علي الشلمغاني المشهور.

- الوصية لموسى بن الحسن بن عامر

أما ما ألف بعد القرن الرابع فشيء لا يستطاع حصره

وذكر المسعودي في كتابه المعروف بـ (إشارات الوصية) لكثر  
سني ثمان عشر وصياً، ذكرهم بأسمائهم، ومختصر من تراجمهم،  
ويستطاع الكلام بعض بسط في الأئمة الاثنى عشر، وقد طبع في  
إيران طبعة خير جيدة<sup>(١)</sup>.

هذا ما ألفه العلماء في الإمامة وإقامة الأدلة العقلية والقيمية  
عليها<sup>(٢)</sup>.

---

(١) طبع حديثاً في النجف وإيران

(٢) أصل الشيعة وأصولها ٦٧ - ٦٨

ولأن الاصطفاء من الله تعالى تكون كل الظواهر الأخرى  
في حياة هؤلاء المصطفين هي ظواهر دينية ترتبط بالعناية  
الإلهية

ومن هذه الظواهر العهد بالإمامة، فإذا عهد بها لإسان  
صغير السن كما هو الشأن في الإمام المهدي حين عهد به، إليه  
حيث كان اس خمس سنين، فهي كالعهد بالشوة لإسان صغير  
السن تماماً، فكما عهد بالسوة لعيسى بن مريم وهو صبي في  
العهد (فاشارت إليه قائلاً كيف نكرم من كان في العهد صياً  
قل إني عبد الله تني الكتاب وجعلني نبياً وجعلني مباركاً أين  
ما كنت وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حياً ويرا بوالدني  
ولم يجعلني جباراً شقياً والسلام عني يوم ولدت ويوم أموت  
ويوم أبعث حياً ذلك عيسى بن مريم يوم نحوي الذي فيه  
يترود) وكما أوتي يحيى لكتاب والحكم صياً (يا يحيى  
خذ الكتاب بقوة وأبناه الحكم صياً)، كذلك عهد بالإمامة  
للإمام المهدي وهو صغير سن، فقد نص عليه أبوه الحسن بن  
علي العسكري بالإمامة من حين ولادته، وتولاها بعد وفاة أبيه  
وهو من خمس سنين.

هـ - ولا عربة في هذا لأنه لا مجال للاستعراب بجميع ما  
يتصل بالأبياء وأوصياء الأنبياء من ظواهر دينية لا تخصم  
للقوانين الطبيعية والاجتماعية العامة، لأن مرتبطة في وقوعها  
بالله تعالى، وخاضعة لأمره التكويني (كن فيكون)، كما أعرب

عن هذا موضح وصرحة الكتب الإلهية، (وما رميت إلا رميت ولكن الله رمى)

وكذلك بالسبب إلى العمر حيث يمتد إلى ما فوق لأعمار لا اعتيادية بكثير، كما في عمل النبي نوح(ع) (وقد أرسل نوحاً إلى قومه فنبأهم بهم ألف سنة إلا خمسين عاماً فأخذهم لظوفان وهم ظالمون فأنحيده وأصحاب نسفيه وجعلها آية للعالمين). ذلك أن لمادة الدنية ما وهي لتصبح كسب لسبب في استثناء عمر هذا النبي أن يخضع لد تخضع له أعمار الآخرين، وإدخاله دائرة الإعجاز الرباني

وما دام الاستثناء من القاعدة أو لقانون بربط معدية إلهية يشمر هذا أيضاً عبر الأنبياء والأوصياء كما في قصة أهل الكهف (ولشر في كهفهم ثلاث مائة سنين وازدادوا تسعا)، فأصل تعليق يعدل به طول عمر الإمام المهدي هو أنه داخل في دائرة الإعجاز الإلهي لأنه من لأوصياء لمصطفى.

٦ - والمعيب - قصرت أو طالت - لا تلحق وطيفة سي أو لإمام - وغيبه النبي محمد(ص) بالشمع دليل ذلك

٧ - وتحربة لعينة الصغرى التي تعامل فيها الشيعة مع الإمام المهدي عن طريق سفرائه الأربعة المعروفين تثبت بما لا يقبل لشك وجوده(ع) كما تثبت عيبه لكبرى لأنها كانت بأحوالها تمهية لها.

وعن هذه التحربة أستاذنا السيد الصدر بالدين العلمي

سناً إيه، عنى لمبيل النقيي (بروايت التي مرت الإشارة إليها)، قال «وأما اندلس، بعلمي فهو يتكون من سبعة عاشرها أمة من الناس فترة امتدت سبعين سنة تقريباً وهي فترة العيبة بصعري».

ولتوضح ذلك نعهد بعطاء فكر، موجه عن العيبة بصعري

إب عيبة بصعري تعبر عن المرحلة الأولى من إمامة القائد لمنظر (ع) فقد قدر هذا الإمام منذ تسلمه للإمامة أن يستقر عن مسرح لعاء ويطن بيده باسمه عن الأحداث ومن كان قريباً منها بقله وعمله

وقد لوحظ أن هذه العيبة إذ جاءت مفاجأة حققت صدمة كبيرة للقواعد الشعبية للإمامة في الأمة الإسلامية، لأن هذه القواعد كانت معتادة عن الاتصال بالإمام في كل عصر والتعامل معه وارجوع إليه في حل المشاكل المتنوعة، فإذا جاءت الإمام عن شيعته فجأة وشعروا بالانقطاع عن قيادتهم الروحية والفكرية سببت هذه العيبة لمهزلة الإحساس بفراع دعوي هائل قد يعصف بالكيان كله وشئت شمله، فكان لا بد من تمهيد لهذه العيبة لكي تألفها هذه القواعد بالتدريج وتكيف نفسها شيئاً فشيئاً على أساسها.

وكان هذا التمهيد هو لعيبة الصعري التي اقتص فيها الإمام بمهدي عن المسرح العام غير أنه كان دائم لصلة بقواعده

وشيعته عن طريق وكلائه وبنائه ونشأت من أصحابه الذين  
يشككون همرة الوصول منه وبين الناس المؤسسين بحظه الإمامي  
وقد أشعل مركز لبيبه عن الإمام في هذه الفترة أربعة ممن  
أجمعت تلك القواعد على تفواهم وورعهم ونزاهتهم التي  
عاشوا فيها ، وهم كما يلي .

١ - عثمان بن سعيد العمري

٢ - محمد بن عثمان بن سعيد العمري .

٣ - أبو القاسم الحسين بن روح (اشربختي)

٤ - أبو الحسن عني بن محمد البصري

وقد مارس هؤلاء الأربعة مهام الديانة بالثريب المذكورة ،  
وكل مات أحدهم خلفه الآخر الذي يليه بتعيين من الإمام  
المهدي (ع) .

وكان النائب يتصل بالشعة ويحمل شئتهم إلى الإمام ،  
ويحرص مشاكهم عليه ويحتمل إليهم أجورهم شعبية أحياناً  
وتحريرة في كثير من الأحيان ، وقد وجدت الجماهير التي  
فقدت رؤية إمامها المزعز والسوة في هذه المراسلات  
والاتصالات غير العاشرة .

ولاحظت أن كل الوقيعات والمراسل كتب ترد من الإمام  
المهدي (ع) يحط واحد رسلقة واحد طيلة بيانة الدواب الأربعة  
التي ستمرت حوالي سبعين عاماً ، وكان البصري هو آخر  
الدواب ، فقد أعين عن انتهاء مرحلة لسة البصري التي تتميز



بسواب معين، وانتداء العيبة الكبرى التي لا يوجد فيها  
أشخاص معينون بل ذات للرمزية بين الإمام لقائد و الشيعة

وقد عبر التحول من العيبة الصغرى إلى العيبة الكبرى عن  
تحقيق العيبة الصغرى لأهدافها وانتهاء مهمتها لأنها حصلت  
شحة بهذه العيبة التدريجية عن الصدمة و الشعور بالفراغ  
بمثل سبب غيبة الإمام، واستطاعت أن تكيف وضح لشيعة  
على أساس العيبة ونعدهم بالتدريج لنقل فكرة البانة العامة عن  
الإمام، وبهذا تحولت لثباته من أفراد منصوصين إلى حظ عام  
وهو حظ المجتهد العادل لتعبر بأمور الدنيا والدين تعال لتحول  
العبية الصغرى إلى عيبة كبرى.

ولأن بإمكانات أن تقدر لموقف في ضوء ما تقدم لكي  
تدرك بوضوح أن المهدي حقيقة عاشته أمة من البشر، وغير  
عنها أسفراء ورجال طيبة سعيين عاماً من خلال تعاملهم مع  
الآخرين، ولم ينحط عليهم أحد كل هذه المدة تلاحماً في  
الكلام أو تعابلاً في التصرف أو نهائياً في النقل

فهل تصور - برك - أن بإمكان الكذوبة أن تعيش معصر  
عاماً ويمارسها أربعة على سبيل الترتيب كمنهم يتفقون عليه  
ويظنون يتعاملون على أساسها وكأنها قضية يعيشون بأنفسهم  
ويرونها بأنفسهم دون أن يندر منهم أثر شيء بشر الشعب ودون  
أن يكرز بين الأربعة علاقة خاصة متميزة تتجلى لهم نحر من  
اتواطء ويكسبون من خلال ما ينصف به سلوكهم من واقعية ثقة

لجميع وبيعتهم بواقعية فعصة التي يدعون أنهم يحسونها  
ويعيشون معها<sup>١٩</sup>

لقد قيل قديماً (إن حبل الكذب قصير) ومقتضى الحجة  
بشئ أيضاً أن من لم يستحيل عمياً بحساب الاحتمالات أو  
نحو أكذوبة بهذا لشكل وكل هذه المدة وضمن كل تلك  
العلاقات ولأحد ولعطاء، ثم يكسب ثقة جمع من حولها

وهكذا نعرف أن ظاهرة الغيبة الصغرى يمكن أن تعتبر  
بمشية تجربة عسمية لإثبات مآلها من واقع موضوعي، وليسيم  
بالإمام القائد بولاته وحياته وغيبته وإعلانه العام عن أهمية  
الكبرى التي استقر بسوجه عن لشرح ولم يكشف نفسه  
لأحد<sup>(١)</sup>.

### في التشريع

يعود إشعاع كشف إعطاء في كتابه الشهير (أصل الشيعة  
وأصولها ٧٨ - ٨١) «إن باب الاجتهاد كان مفتوحاً في زمن  
النبوّة، وبين الصحابة، فضلاً عن غيرهم، وفضلاً عن سائر  
الأئمة التي بعده، نعم، غاية أن الاجتهاد يومئذ كان خفيف  
امؤنة جهداً قرب العهد ونومر اقتران وإمكان السؤال المصيد  
للعدم القاطع».

---

(١) بحث حول المهدي، ٦٧ - ٧٢

ثم كلما بعد العهد من زمن الرسالة، وتكثرت الآراء، واحتلقت لأحاديث بالأحاديث، وتغيرت أسس، وصعب الفهم للكلام العربي عن حقائق معناه، وتكثرت الأحاديث والروايات، وربما دخل فيها للدس والوضوح، وتوهمت ذواعي الكذب على النبي (ص)، أحد الاجتهاد ومعرفة الأحكام الشرعي يصعب ويحتاج إلى مزيد مؤونة واستفراغ وضع، وجمع بين الأحاديث، وتمييز صحيح منها من اسقيم، وترجيح بعضها على بعض

وكيف بعد العهد وانتشر الإسلام، وتكثرت لعناء والرواة  
زداد الأمر صعوبة

ولكن - مهم يكن الحال - فباب الاجتهاد كان في زمن النبي (ص) مفتوحاً، بل كان أمراً ضرورياً عند من يتدبر  
ثم لم يزل مفتوحاً هذه الإمامة إلى اليوم.

والناس - بضرورة الحال - لا يزالون بين عالم وجهل،  
وسنة لفطرة وفناء الضرورة أن الجهل يرجع إلى عدم  
فاسد - إذن - في الأحكام الشرعية من عالم مجتهد، وجاهل  
مقلد يجب عليه الرجوع في تعيين تكاليفه إلى أحد المجتهدين

والمسلمون متفقون أن أدلة الأحكام الشرعية محصورة في  
الكتاب والسنة ثم العقل والإجماع<sup>(١)</sup>.

---

(١) انظر بحث (العقل عند الأصوليين) للدكتور عبد العظيم لبيب  
المشور ص ١٠٠ (حولية كلية الشريعة والدراسات الإسلامية) - جامعة

ولا فرق في هـ بين الإمامية وغيرهم من فرق المسلمين<sup>١</sup>

١ - الكتاب

وهو القرآن الكريم المتداول بين أيدي المسلمين - جداً  
بعد جبل - منذ أن جمع في عهد رسول الله (ص)، وبإمره  
ونحت إشرافه، وحتى يوم الناس هذا، وإلى يوم الدين ﴿إنا  
نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾ (وإنه لكتاب عزيز لا  
يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد)

ولا يزل كما أنزل من الله على رسوله لم يرد فيه ولم  
يُنقص م

وقد أمر أئمة أهل البيت (ع) شيعتهم بالرجوع إليه، واعتباره  
الميزان في تصحيح الروايات.

ورجعوا هم إليه واستدلوا به في كل المجالات التي شملتها  
آياته الشريفة في العقيدة والتشريع ومواهبها واستدلوا إليه

---

- قطر، العدد الخامس ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م، فقد ذكر فيه أن أمثال  
- أبي حامد الغزالي الشافعي (ت ٥٠٥ هـ)،  
- أبي غداية المقدسي الحنبلي (ت ٦٢٠ هـ)  
- الشريف لقمصاني المالكي (ت ٧٧١ هـ)،  
- أبي الخطاب انكروادبي الحنفي (ت ٥١٠ هـ)،  
دعوا إلى أن مصادر الشريعة الإسلامية هي الكتب والسنة  
والإجماع والعقل

ميزاناً هي ترجيح وتصحيح الروايات، وحيث مما تناولته بالبيان  
آياته الشريفة

- فعن الإمام الصادق (ع) قال (قال رسول الله (ص)). إن  
عليكم حق حقیقة، وعلى كل صواب نوراً، وما وافق كتاب  
الله فخذوه، وما يخالف كتاب الله فدعوه)

وعنه (ع) (إذا ورد عبيكم حديث فوجدتم له شاهداً من  
كتاب الله أو من قول رسول الله (ص) ولا والذي جاءكم به أولى  
به)

وعنه (ع) (ما سمع يوماً من الحديث لقرون فهو  
زخرف).

- وعن أيوب بن الحر قال: سمعت أبا عبد الله (الصادق)  
يقول: (كل شيء مردود إلى الكتاب والسنة، وكل حديث لا  
يوافق كتاب الله فهو زخرف).

- وأيضاً عن الإمام الصادق (ع) قال: (حطب أشي (ص)  
بمسى فقال: أيها الناس ما جاءكم عني يوافق كتاب الله فآمنوا  
بفته، وما جاءكم يخالف كتاب الله فم أقله)

- وقال ثقة الإسلام الكليني في أول كتابه (الكافي): (أعلم  
يا أخي أنه لا يسع أحد بميز شيء مما احتلفت الرواية فيه عن  
العلماء (يعني لأئمة (ع)) برأيه إلا ما أطلقته أعلام (يعني الإمام)  
بقوله: أحضروهم (يعني لروايتين المختلفتين) على كتاب الله

عن وجن، فما رآوا كتاب الله عز وجل فخذوه، وما حالف  
كتاب الله فردوه،

٢ - السنة

ويريدون بها الحديث المروي عن أمة أهل البيت (ع) عن  
رسول الله (ص)، وذلك لما مر من وجوب التمسك بأهل البيت  
وأخذ السنة الشريفة عن طريقهم (ع)

والأئمة في أقوالهم المذكورة في كتب الحديث هم روة  
للسنة الشريفة عن رسول الله (ص) أم باللفظ أو بالمعنى، وقد  
يزيدون على الحديث شرحاً له أو تعليقاً عليه، اقتضاء للمقام

فهم - كما سنعلم هذا من نصريحاتهم القافية - هم يجهلوا  
أهمهم في حكم من لأحكام لشرعية، وإنما يروونه عن رسول  
الله (ص)، بعد أن يغفلوا عقل رعاية ووعدية لا عقل سماع  
ورواية

- عن جابر، قال، قلت لأبي جعفر (اباقر) إذا حدثني  
بحديث ما حسده لي؟

فقال حدثني أبي عن جده عن رسول الله (ص) عن  
جبريل عن الله عز وجل، ركن ما أحدثك بهذا لإستاد).

- عن جابر أيضاً عن أبي جعفر (اباقر) (ع) أيضاً، قال (يا  
جابر إن و كنّا يحدثكم بآيات وهونا لكنا من الهالكين، وكنّا  
نحدثكم بأحاديث نكثرها عن رسول الله (ص) كذا يكفر هؤلاء  
ذهبهم وفضلتهم)

وفي رواية أخرى ولكننا نصيبهم بأثر من رسول الله،  
وأصول علم هندما، فتوازنها كبراً عن كابر.

- وفي رواية محمد بن شريح عن الإمام أبي عبد الله  
إصداق(ع)، (و الله ما يقول مأهوتنا ولا نفون برأينا، ولا يقول  
إلا ما قلنا ربنا)

- وفي رواية عنه(ع) أيضاً: (مهما أجتك فيه شيء فهو  
عن رسول الله لستنا نقول برأينا من شيء)

- وفي رواية المفصل عن الإمام الباقر(ع)، قد (لو أن  
حدث رأيت صدك كم صل من كان قبنا، ولكننا حدثنا بينة من  
ريث بيننا لبيها(ص) فيبينها(نبيه) لنا) . . وقد تقدم هذا .

### ٣ - الإجماع

ويريدون به إجماع فقهاء الطائفة أو إجماع الأمة الكوفة  
عن رأي المعصوم

أي، أن يسمع لإجماع مستوى يكشف أن المعصوم أحد  
المجمعين

### ٤ - العقل

ويقصدون به (بناء العقلاء) أو (سيرة العقلاء)، وكذلك  
يريدون به (لعمد عظمي) في بديهياته التي يدرك من خلالها  
الواقع، الكاشفين عن رأي الشارع

ويتم هــ الكشف بأسسه إلى سيرة العقلاء عن أحد طريفيـه هــ  
أ - أن يصر لمشروع لمقدس على إمصاء السيرة  
واعتيارها.

ب - أن لا يصرح بانمئع من الأحـه بها

وبالسه إلى الإدراك لديهي، فحجيت قائمة مداته لأن  
ليدهه هي الأصل الذي ترجع إليه كل لقصيا النظرية لتشيب  
صحتها، ولأنها تعي وصوص الأفكار والنصايا بحيث تفرض  
نفسها على الناس، فلا نحتاج إلى إقامة برهان لإثباتها

والإمامية لا يؤمور باجتهاد الراي ولا بقياس ولا  
لاستحسان ولا لمصالح لمصلحة ولا سند أدرايع، عدم نام  
دايل يثبت حجيتها بديهي ويسرع لهم لرجوع إليها

بن الأمر بالعكس فقد فاه الدين من حديث أهل البيت(ع)  
على شجبتها وحرمة الركون إليها

وللوقوف على ما يرتبط بشأن هذه المسائل يرجع إلى كتاب  
(الأصول لعامة الفقهاء) لأستاذ لسد محمد نفي  
الحكيم، والاصلاح على بعض الأحاديث المصع من الأحـه بها إلى  
كتبا (دروس في فقه الإمامية).

ومما عرف به الإمامية استعمال انثية في الظروف التاريخية  
السدسة التي ألحأنهم إلى ذلك، ومحصه في أيام بعدسمر،  
حتى شتهر بين حورينا أهل السنة - ووب مشهور لا صل هـ -



أن التقية من حصائص الشيعة، وسبق أن ذكرنا هذا في تديني على كتاب (هداية الناسك من لحاج والمتعمرين) سبقه الإمامي الشيخ محمد حسن الجفني المعروف بصاحب الجواهر، يقب في ص ١، و ٢٢ من ه لاري ما يصفه. «التقية ولتقاء ولتقوى ولاتقاء بمعنى واحد وهو الحشية والخوف، وفي لشريعة. منسما: إخفاء الحق خوفاً من ظالم

وسميتها التقية مأخوذة من القرآن الكريم في قول الله تعالى (لا تتحد للمؤمنين الكافرين وبيد من دون المؤمنين ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء إلا أن تتقوا منهم فقة ويحذركم الله نفسه وإلى الله المصير)

وقرأ مجاهد واحسن وخميد الأعرج ويعقوب تنية) والباقون (تقاة).

وكذلك مشروعيته جوراً أو وجوبها استقيدت من آية الكريمة التي تدل بوضوح - على أن التقية مشروعة في الدين عند الخوف على النفس

وربما شملها بعضهم إلى جميع الأحوال لوحيد الملائ والمسا في المشروعية لأن التقية موقف جنماعي يلجأ إليه الإنسان عند الضرورة، والإسلام كنظام إنساني أقر مشروعيها الاجتماع

ومن ها نجد فقهاء المسلمين يفتون بها في مواضعها، فمن ذلك:

- ما جاء في (كشف الأسرار) للشمس الحمصي صبي بن محمد  
ليزدي ٢٢٨/٣ «إذ الإجماع يثبت بهذا المنكوث إذا كان في  
غير حالة النكث» نقلاً عن أصول الفقه لمعينة ص ٢٢٨.

- ما جاء في (تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي) هي مقدمة  
محققة للدكتور أحمد محمد نور صف ص ١٦ وقد سلك في  
موقعه (يعني عثمان بن سعيد الدارمي) من بدعة القول بحق  
لقرآن مسنداً متشديداً فاقص عنه يعقوب بن إسحاق القزويني قوله:  
قد بويت أن لا أحدث ممن أجاب إلى حق لقول.

قال يعقوب فأدركته العمية، وبولا ذاك لتوك الحديث من  
جماعة من الشيوخ

قال الذهبي - معلقاً على ذلك - من أجاب نقية فلا بأس  
عنه، وتوك حديثه لا ينبغي، نقلاً عن سير أعلام النبلاء ١٤٨/٩  
- ١٤٩.

- ما جاء في (محنة الأحكام الشرعية على مذهب الإمام  
أحمد بن حنبل رضي الله عنه) لفاصي الحنبلي أحمد بن عبد الله  
لقاري المكي: «ص ١٧٩» انتلجنة: هو التقيّة بضمهم عقد غير  
مقصود باطلاً.

وعلق عليه المحققان الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان  
والدكتور محمد أحمد صبي بن علي «ش: ج ٢ ص ٣ الأولى،  
ج ٢، ص ١٤١ الجديدة: رصه. وهو أي بيع لتلجنة والأمانة:

إظهاره أي البيع لدفع ظالم عن البيع، ولا يراد البيع باطلاً، فلا يصح، لأن المقصد منه النقية».

- وقال المحرر لروى الإمامي في تفسيره في معرض بيانه لأحكام تنقية المحكم الرجح، ظهر لاية يدل على أن النقية بعد تحل مع انكهار العاليتين، إلا أن مذهب الشافعي (رض) إن الحالة بين مسلمين بد شاككت الحالة بين المسلمين والمشركون حدث النقية محمودة عن النفس، نقلاً عن كتاب (إسلامنا) للدكتور مصطفى الرافعي ص ١٣٧

وقد ا ل فقيه الإمامي أبو جعفر الطوسي في تفسيره «ولثنية عندما واجبة عند الحوقلة على النفس».

- وقال الطبرسي لمفسر الإمامي في (مجمع البيان) «وقال أصحابنا بها جائزه في لأحوال كلها عند الضرورة»

والعلل اشتهر لشيعة بها وعنده من حصانص مذهبهم ولأمر ليس كذلك كما ريت - جاء من ظروف وعوم من مذهبيه ذات طابع افعالي

### موقف الإمامية من الفرق الإسلامية

يعترف الإمامية بإسلام أهل اقلية، فكل من يشهد الشهادتين أي يؤمن بالوحدانية والنبوة، وكذلك يؤمن بالمعاد هو مسلم له ما للمسلمين، وعليه ما عليهم

ولا يحكمون بكفر مسلم، لأن ذلك أنكر ضرورياً من

ضروريات الدين، ويشترط أن لا يكون إنكاره من شبهة في  
ذمه.

كما أنهم لا يؤمنون بالعدو وهو الارتقاء بالأنبياء والأئمة  
مرو منازلهم التي أنزلهم الله فيها

وكذلك لا يؤمنون بالنصيب وهو الاحتفاظ بالأسياء والأئمة  
عن منازلهم التي أنزلهم الله فيها.

واشتهرت الفتوى بين فقهاء الإمامية بجملة العلماء  
والنواصب وحرمة مساورتهم.

### موقف الإمامية من المذاهب الإسلامية.

يؤمن الإمامية بأرأئمة المذاهب الإسلامية من حنيفة  
ومالكية وشافعية وحنبلية وقضائرية وأمامية وزيدية وإسماعيلية  
مجتهدون في لفقه بمسبوق لواقع ويحفظونه

لأنهم لا يأخذون بفتواهم ولا يقتدونهم في أمور دينهم  
للدلالة التي ألزمهم باتباع أهل البيت

أدرستهم معه أهل بيت كوث لديهم المنهج العمير  
للإجتهاد، ولا يدي هذا عدم الالتقاء في مفتي بينهم وبين  
المذاهب الإسلامية الأخرى، ذلك أن أكثر من المسائل  
المفصلة هي وفاقه بين الجميع

والحمد لله رب العالمين

### من مراجع البحث:

- ١ - أصل الشيعة وأصولها، الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء (بيروت: مؤسسة الأعلمي ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م، ط ٤).
- ٢ - الأصول العامة للفقهاء المقارن، السيد محمد تقي الحكيم (بيروت: دار الأندلس ١٩٧٩ م، ط ٢).
- ٣ - بحث حول المهدي، السيد محمد باقر الصدر (بيروت: دار التعارف، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م).
- ٤ - بداية المعارف الإلهية في شرح عقائد الإمامية، السيد محسن الخرازي، (بيروت: دار الميزان ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م، ط ١).
- ٥ - تاريخ التشريع الإسلامي، عبد الهادي الفضلي (لندن: منشورات الجامعة العالمية للعلوم الإسلامية ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م، ط ١).
- ٦ - خلاصة علم الكلام، عبد الهادي الفضلي (بيروت: دار التعارف ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م).
- ٧ - دروس في فقه الإمامية، عبد الهادي الفضلي (قم: مؤسسة أم القرى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م).
- ٨ - عقائد الإمامية، الشيخ محمد رضا المظفر (مع شرحه: بداية المعارف الإلهية).
- ٩ - العقل عند الأصوليين، الدكتور عبد العظيم الديب

(حولية كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة قطر، العدد الخامس ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م).

١٠ - المراجعات، السيد عبد الحسين شرف الدين (القاهرة: مكتبة النجاشي ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م، ط ١٧).

١١ - معجم ألفاظ القرآن الكريم، مجمع اللغة العربية بالقاهرة (القاهرة: دار الشروق...).

١٢ - هداية الناسكين من الحجاج والمعتصمين، الشيخ محمد حسن النجفي صاحب الجواهر، تحقيق وتعليق عبد الهادي الفضلي (بيروت: دار المعارف ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م).

١٣ - هداية الرحمن لألفاظ وآيات القرآن، محمد صالح البشاق (بيروت: دار الآفاق الحديثة ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م، ط ١).

١٤ - مسائل الشيعة، الحر العاملي، تحقيق الشيخ عبد الرحيم الرباني (بيروت: دار إحياء التراث العربي ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م، ط ٥).



مرکز تحقیقات کتابخانه و اسناد ملی

## الفهرست

الصفحة	الموضوع
٥	كلمة المركز
٧	مذهب الإمامية
٧	تعريفه
٨	نشأته
٢٨	حججه
٥٦	في العقيدة
٩٥	في التشريع
١٠٤	موقف الإمامية من الفرق الإسلامية
١٠٥	موقف الإمامية من المذاهب الإسلامية
١٠٦	من مراجع البحث